جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

المعارض النحوي وأثره في منع الوجه الجائز في باب الإعراب والبناء دراسة وصفية تحليلية

إعداد

د / الطيب عبدالاه أحمد فراج
المدرس بقسم اللغويات في كلية اللغة العربية بأسيوط

(العدد الثاني والأربعون)
(الإصدار الأول ٠٠٠أبريل)
(الجزء الرابع (١٤٤٤هـ /٢٠٢٣م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN)2536-9083)
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٢٠٢٣/٦٢٧١م

المعارض النحوي وأثره في منع الوجه الجائز في باب الإعراب والبناء دراسة وصفية تحليلية

الطيب عبدالاه أحمد فراج

قسم اللغويات، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، أسيوط، مصر.

البريد الإلكتروني: TayebFarrag.47@azhar.edu.eg

الملخص:

يهدف البحث إلى الكشف عن المعارض النحوي المانع للوجوه الجائزة لغة، أو حسب مقتضيات الأصل ، أو النظائر النحوية ،ولذا جاء بعنوان: (المعارض النحوي وأثره في منع الوجه الجائز في باب الإعراب والبناء دراسة وصفية تحليلية) علما بأنَّ المنهج المتبع في هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي ، وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يأتي في مقدمة، وتمهيد و مبحثين، وخاتمة. فالمقدمة: فيها تعريف بموضوع البحث، وسبب اختياره، و المنهج المتبع في دراسته، والتمهيد: فيه تعريف بالمعارض النحوي. المبحث الأول: المعارض النحوي لوجوه الإعراب، وفيه إحدى عشرة مسألة. المبحث الثاني: المعارض النحوي لوجوه البناء، وفيه ست مسائل. الخاتمة وتضم أهم نتائج البحث، ثبت المراجع و المصادر وفهرس الموضوعات.

الكلمات المفتاحية: المعارض، النحوي، الأثر، الحكم.

Grammatical opposition and its impact on preventing the permissible face in the chapter of syntax and construction, a descriptive and analytical study

Eltayib Abdellah 'Ahmed Farrag

Department of Linguistics: Faculty of Arabic Language, Al-Azhar University, Assiut, Egypt.

Email: TayebFarrag.47@azhar.edu.eg

Abstract :

The research aims to reveal the grammatical oppositions that prevent the permissible faces linguistically, or according to the requirements of the original, or the grammatical counterparts, and for this reason it came under the title: (The grammatical oppositions and its impact in preventing the permissible face in the chapter of syntax and construction, a descriptive and analytical study) knowing that the approach used in this research is the approach Analytical descriptive, and the nature of this research necessitated that it come in an introduction, a preface, two chapters, and a conclusion. The introduction includes a definition of the subject of the research, the reason for its selection, and the method used in its study. The introduction: it defines the grammatical opposition. The first topic: the grammatical opposition to the faces of syntax, and it includes eleven issues. The second topic: the grammatical opposition to the aspects of the construction, and it includes six issues. The conclusion includes the most important research results. Proof of references, sources and index of topics.

Keywords: *Exhibitions, Grammar, Impact, Judgment.*

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمدُ للهِ على عطايَاه التي لا نحصيها عددًا، حمدًا نبلغ به رضَاه، ونستدرُّ به نعمَاه، اللهم وفقنَا لكل ما ترضَاه، وبلِّغْنَا من الخير منتهَاه، واهدنا في الدنيا إلى ما نحمدُ في الآخرةِ عقبَاه، لك الحمدُ والمنةُ، ومنك الإحسانُ والنعمةُ، والصلاة والسلام على نبيك ومصطفاك سيدِنا محمد (صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم).

وبعد،،،

فإنَّ من نعم الله – عزَّ وجلَّ – علي لغة القرآن الكريم أنْ هيَّأَ لها مَنْ يهتم بها، ويحفظُ مكانتَها، ويُعلي مقامَها، ولمَّا كان علم النحو لها كالحارس الأمين، والحاكم البصير، كان لذلك من أجلّ علومِها، وأوفرِها حظًا في الدرس والتأليف.

ومن منطلق الاهتمام بعلم النحو والبحث فيه جاء بحثي هذا بعنوان : (المعارض النحوي وأثره في منع الوجه الجائز في باب الإعراب والبناء دراسة وصفية تحليلية) أتقدم به رغبة مني في الإسهام في خدمة هذه اللغة التي شرفها المولى – عز وجل – فأنزل بها كتابه الكريم، فقال تعالى: ﴿ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِياً لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[1]

وقد وقع الاختيار على هذا الموضوع بعد مطالعة كتب ابن مالك، فقد كان أول مَن نبه إلى المعارض النحوي في شرحه للكافية الشافية والتسهيل.

وكذلك العلامة ابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ) في كتابه(مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) فقد تحدث عن بعض مواضع يمتنع فيها حكم إعرابي بسبب وقوع معارض

---

[1] سورة يوسف من الآية (٣) .

له، مثل امتناع إعراب الجملة حالًا ، إذ ذكر أنَّ مما يمنع حاليةً كانت متعينة لولا وجود المعارض، ويتعين حينئذ الاستئناف، نحو: زارني زيدٌ سأكافئه، أو لنْ أنسى له ذلك، فإنَّ الجملة بعد المعرفة المحضة حالٌ، ولكنَّ "السين"، و"لن" مانعان؛ لأنَّ الحالية لا تُصَدَّرُ بدليل استقبال.[١]

فتتبعت هذه المواضع، فجمعت منها ما تيسر لي من كتب النحو، ولم أجدْ أحدًا من علمائنا الأجلَّاء قد أفردها ببحث منفصل، فقررت دراستها تحت عنوان: (المعارض النحوي وأثره في منع الوجه الجائز في باب الإعراب والبناء دراسة وصفية تحليلية)

مشكلة البحث:

تتمثل في الإجابة عن سؤال مفاده: ما المعارض النحوي ؟ وما أثره في الإعراب والبناء؟

أمَّا عن أسباب اختيار الموضوع فهي:

١- الوقوف على المعارض النحوي و بيان أثره في باب الإعراب و البناء.
٢- الوقوف على مظاهره في المظان النحوية.
٣- جمع مسائل المعارض النحوي لوجوه الإعراب والبناء من بطون الكتب في بحث موجز كي يسهل الرجوع إليها وتتيسر الإفادة منها.

وقد اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، فعرضت المسائل موضوع البحث ودرستها دراسة وصفية تحليلية.

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يقع في مقدمة، وتمهيد ومبحثين، وخاتمة.

---

(١) ينظر مغني اللبيب تحقيق د . عبداللطيف الخطيب ٢٦٢/٥،

فالمقدمة: فيها تعريف بموضوع البحث، وسبب اختياره، والمنهج المتبع في دراسته.

والتمهيد: فيه تعريف بالمعارض النحوي لغة واصطلاحًا.

المبحث الأول: المعارض النحوي المانع من بعض وجوه الإعراب على وجه من الوجوه، وفيه إحدى عشرة مسألة.

المبحث الثاني: المعارض النحوي المانع من بعض وجوه البناء، وفيه ست مسائل.

الخاتمة: وتضم أهم النتائج.

ثم ثبت المراجع والمصادر وفهرس الموضوعات.

التمهيد

بيان معنـى المعارض لغـة واصطـلاحا

المُعَـارِض لغـةً: مأخوذٌ من عَارَض يُعَارِضُ مُعَارَضَـةً، فهو مُعارِض، والمفعول مُعارَض، والإعْراضُ عَنِ الشَّيْءِ: الصَّدُّ عَنْهُ.[1]

وَقَالَ اللحياني:" بَعِيرٌ مُعارِضٌ، إذا لم يستقم فِي القطار، وَيُقَال جَاءَت فلانةُ بولدٍ عَن عِراض ومعارضـة، إذا لـم يعرف أَبـوهُ، وَيُقَـال للسَّـفيح: هُـوَ ابْـن المعارَضـة. والمُعارَضة: أَن يُعَارض الرجُلُ الْمَرْأَة فيأتيهَا بِلَا نِكَاح وَلَا مِلْك". [2]

والمُعَارِضُ من الإبِل: العَلُوقُ، وَهِي الَّتي تَرْأَمُ بأَنْفهَا وتَمْنَعُ دَرَّهَا.[3]

وفي التعريفات: المعارضة: لغةً: هي المقابلة على سبيل الممانعة، واصطلاحًا، هي إقامة الدليل على خلاف ما أقام الدليل عليه الخصم.[4]

ومن خلال ذلك تَبيَّن أنَّ معنى المعارض هو الصد والمنع.

والحقيقة أنني لم أجد عند النحويين تعريفًا للمعارض النحوي، ويمكن من خلال استقراء المعنى اللغوي الوصول إلى أنَّ المقصود بالمعارض النحوي هو: ما يمنع من حمل الكلام على وجهه المعتاد من وجوه الإعراب أو البناء لولا وجود هذا المعارض ، كالواو في نحو قوله تعالى: ﴿ أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ

---

(1) ينظر لسان العرب (ع ر ض) ١٢٨/٧.

(2) تهذيب اللغة (ع ر ض) ٢٩٤/١.

(3) ينظر تاج العروس (ع ر ض) ٤٢١/١٨.

(4) ينظر التعريفات للجرجاني ص ٢١٩.

عُرُوشِهَا ﴾[١] فالواو لا تعترض بين الصفة والموصوف، وعلية تعرب جملة " وهي خاوية" حالًا لا صفة. [٢] فالواو في هذه الحالة منعت الوصفية في الجملة، والفعل المضارع كان حقُّهُ البناء إلَّا أنَّه لمَّا أشبه الاسم عارض فيه فلم يحصل لأجله، وكذلك "أيّ" عارض فيها شبهها بالمعربات، فمنع ذلك اقتضاء شبه الحرف البناء فيها.[٣]

(١) البقرة من الآية (٢٥٩) .

(٢) ينظر مغني اللبيب تح/ د عبداللطيف الخطيب ٢٦٥/٥.

(٣) ينظر المقاصد الشافية للشاطبي ١١٦/١.

المبحث الأول

المعارض النحـوي المانـع من بعـض وجـوه الإعـراب

١ – امتناع إعراب الجملة حالًا لوجود معارض

جاء ذلك في قوله تعالى:﴿ وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾[١]

تقع الجملة حالًا اسمية كانت أو فعلية، فمثال الاسمية: سافر محمدٌ وهو حزينٌ، ومثال الفعلية: أتى زيدٌ يسرعُ.

ومجيء الجملة حالًا لابد له من شروط منها:

١– أنْ تكون خبريةً وهي المحتملة للصّدق والكذب؛ وهذا الشّرط مُجْمَعٌ عليه؛ لأنَّ الحال بمنزلة النّعت، وهو لا يكون جملة إنشائيّة.

٢– أنْ تكون غير مصدّرة بدليل استقبال، كـ "السّين" و "سوف" و "لن".

٣– ألاَّ تكون جملة تعجُّبيّة.

٤– أنْ تكون الجملة مرتبطة إمّا بالواو والضّمير معًا لتقوية الرّبط، نحو قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾[٢] أو بالضّمير فقط دون الواو، نحو قوله تعالى: ﴿ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾[٣] أو بالواو فقط دون الضّمير، نحو قوله تعالى: ﴿ لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ﴾[٤][٥]

---

(١) الصافات الآية (٩٩).

(٢) البقرة من الآية (٢٤٣).

(٣) البقرة من الآية (٣٦).

(٤) يوسف من الآية (١٤).

(٥) ينظر اللمحة في شرح الملحة هامش رقم (٥) ١/ ٣٩١، وشرح الأشموني ١٨٦/٢، وهمع الهوامع ٤٢/٤.

وقد بين ابن يعيش أنَّ الجملةَ قد تقع في موضع الحال، ولا تخلو الجملة من أن تكون اسمية، أو فعلية، فمثال الاسمية قولك: جاء زيدٌ وسيفُه على كتفِهِ، أي: جاء وهذه حاله، ولا يقع بعد هذه الواو إلَّا جملة مركبة من مبتدأ وخبر، وإذا وقعت هذه الجملة بعد هذه الواو حالًا كنت في تضمينها ضمير صاحب الحال، وترك ذلك مخيرًا. فالتضمين كقولك: أقبلَ محمدٌ ويدُه على رأسِهِ، وجاء أخوك وثوبُهُ نظيفٌ، وترك التضمين كقولك: جاء زيدٌ وعمرٌو ضاحك، وأقبل بكرٌ وخالدٌ يقرأ، وإنَّما جاز استغناء هذه الجملة عن ضمير يعود منها إلى صاحب الحال من قبل أنَّ الواو أغنت عن ذلك بربطها ما بعدها بما قبلها، فلم تحتجْ إلى ضميرٍ مع وجودها، فإنْ جئتَ بالضمير معها فجيدٌ؛ لأنَّ في ذلك تأكيد ربط الجملة بما قبلها، وأمَّا إذا لم تذكر هناك واوًا فلابُدَّ من ضمير، وذلك نحو: أقبلَ محمدٌ على رأسهِ قلنسوةٌ، ولو قلت: أقبل محمدٌ على عبدِالله قلنسوةٌ – وأنت تريد الحال– لم يجز؛ لأنَّك لم تأتِ برابط يربط الجملة بأول الكلام لا واو، ولا ضمير يعود من آخر الكلام إلى أوله فيدل على أنَّه معقود بأوله.[1]

وقد يقع عارضٌ يمنع إعراب الجملة حالًا، فالفعل المستقبل لا يقع موقع الحال؛ لأنَّه لا يدل على الحال لا تقول: جاءَ زيدٌ سيركبُ، ولا أقبل محمدٌ سوف يضحكُ.[2]

وبين ابن هشام أنَّ ممَّا يمنع حاليةً كانت متعينةً لولا وجوده، ويتعين حينئذ الاستئناف، نحو: زارني زيدٌ سأكافئُهُ، أو لنْ أنسَى له ذلك، فإنَّ الجملة بعد المعرفة المحضة حال، ولكن "السين ولن" مانعان؛ لأنَّ الحالية لا تصدر بدليل استقبال، وأمَّا

---

(1) ينظر شرح المفصل ٢/٢٤.

(2) ينظر السابق الصفحة نفسها.

قول بعضهم في ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾[1] إنَّ "سيهدين" حال، كما تقول: سأذهبُ مهديًا فسهو.[2]

عارضه الشُّمُنِّيّ قائلًا:" وجهة ما تقدم الآن أنَّ الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال؛ لاجتماع متنافيين بحسب الظاهر، وهما الحال والاستقبال في محل واحد ، وهذا مفقود فيما قاس عليه؛ فإنَّ دليل الاستقبال فيه ليس في الحال بل في عاملها"[3]

ورد عليه الأمير في حاشيته مؤيدًا كلام ابن هشام قائلا: "كأنَّه لاحظ في التنظير أنَّه يلزم من استقبال الحال استقبال عاملها، وبالعكس لاتحاد زمنهما".[4]

و قد ذكر الشيخ خالد أنَّ هناك من غَلِطَ كالحوفي فأعرب "سيهدين" من قوله تعالى: ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾[5] حالًا ، وبيان غلطه من جهة الصناعة ظاهر، وأمَّا من جهة المعنى؛ فلأنه صَيَّرَ معنى الآية: سأذهبُ مَهْديًا، فصرف التنفيس إلى الذهاب، وهو في الآية للهداية. [6]

تعقيب:

الحقيقة أنَّ الذي عارض إعراب الجملة الواقعة بعد حرف التسويف "السين" وحرف النفي والاستقبال " لن" حالًا هو وجود "السين، ولن" ؛ لأنَّ الحاليةَ لا تسبق

---

(1) الصافات الآية (٩٩).
(2) ينظر مغني اللبيب ٢٦٢/٥.
(3) حاشية الشمني ١٤٦/٢.
(4) حاشية الأمير على مغني اللبيب ٧٣/٢.
(5) الصافات الآية (٩٩).
(6) ينظر التصريح ٦١٠/١.

بما يدل على الاستقبال؛ ولأنَّ بينهما تناقضا وتنافيا، فجملة الحال تدل على الحال، وحروف الاستقبال تدل على الاستقبال، وهما لا يجتمعان؛ لأنَّ الشيء الواحد لا يكون دالًا على الحال والاستقبال في وقتٍ واحدٍ.

٢-امتناعُ عدّ (واو المصاحبة) اسماً لوجود معارض

قال ابن يعيش :" اعلم أنَّ المفعول معه لا يكون إلَّا بعد الواو، ولا يكون إلَّا بعد فعل لازم، أو منتهٍ في التعدي، نحو قولك: "ما صنعت وأباك"، و"ما زلتُ أسيرُ والنيلَ"، و"لَو تُرِكَتْ الناقةُ وفصيلَها لرضَعَها"، وإنَّما افتقرتْ إلى الواو لضعف الأفعال قبل الواو عن وصولها إلى ما بعدها، كما ضعفت قبل حروف الجر عن مباشرتها الأسماء، ونصبها إيَّاها، فكما جاؤوا بحروف الجر تقوية لما قبلها من الأفعال لضعفها عن مباشرة الأسماء بأنفسها عرفًا واستعمالا، فكذلك جاؤوا بالواو تقويةً لما قبلها من الفعل، فإذا قلت: "استوى الماءُ والخشبةَ"، و"جاء البردُ والطيالسةَ"، فالأصل: استوى الماء مع الخشبة، وجاء البرد مع الطيالسة، وكانت "الواو"، و"مع" يتقارب معنياهما.

وذلك أن معنى "مع" الاجتماع والانضمام، والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها، وتضمه إليه، فأقاموا الواو مقام "مع"؛ لأنَّها أخفُّ لفظًا، وتعطي معناها، ولم تكن الواو اسمًا يعمل فيه الفعل كما عمل في "مع" النصب، فانتقل العمل إلى ما بعد الواو كما صنعت في الاستثناء، ألا ترى أنَّك إذا استثنيت باسم أثر فيه الفعل، نحو: "قام القومُ غيرَ زيدٍ"، نصبت "غيرًا" بالفعل قبله؛ لأنَّه اسمٌ يعمل فيه العامل، فإذا جئت بـ "إلَّا"، وقلت: "قام القومُ إلَّا، زيدًا" انتقل العمل إلى ما بعد "إلَّا"؛ لأنَّ "إلَّا" حرفٌ لا يعمل فيه العامل"[1].

([1]) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٣٩.

فابن يعيش يعلل مجيء "الواو" بمعنى "مع" ؛لأنَّ معناها الاجتماع والانضمام، والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها، وتضمه إليه، فأقيمت "الواو" مقام "مع"؛ لأنَّها أخف لفظًا، وتعطي معناها، ثم يُنَظِّرُ حرفية" الواو" بحرفية "إلَّا" الاستثنائية.

وبين ناظر الجيش أنَّ من العلامات التي يتميز بها الاسم: موافقة ثابت الاسمية في لفظٍ أو معنى دون معارض: فمثال الموافقة لفظًا: "وشْكَان وبطْآن"، فإنَّهما موافقان "سَكْران وشُكْران" وهو وزن لا يوجد في الأفعال.

ومثال الموافقة معنى: "قدْ" في نحو: قدْك، وقدْ زيد درهم، فإنَّهما موافقان لـ"حَسْب" في المعنى، و"حَسْب" ثابت الاسمية؛ فوجب كون "قَدْ" التي بمعناها اسمًا.(١)

ويشترط في الموافقة المعنوية: ألَّا يوجد معارض، وهذا يفهم من قول ابن مالك:" دون معارض" (٢) ، فهو قيد في الموافقة معنى، واحترز به من واو المصاحبة في نحو: استوى الماءُ والخشبةَ؛ فإنَّها بمعنى "مَعَ"، ولا تلحق بها في الاسمية؛ لأنَّ الموافقة المعنوية عارضها كون الأسماء ليس فيها ما هو على حرف واحد إلَّا ومحله العجز، كتاء الضمير ويائه وكافه، لا الصدر، والواقع صدرًا وهو على حرفٍ واحدٍ إنَّما هو حرف كباء الجر ولامه، وواو العطف وفائه، فلو حكم على واو المصاحبة بالاسمية لزم عدم النظير بخلاف الحكم عليها بالحرفية.(٣)

فالواقع أنَّه لو حكم على واو المصاحبة بالاسمية لزم عدم النظير، بخلاف الحكم عليها بالحرفية، والعلامة اللفظية مرجحة على المعنوية، ولذا حكم على "وَشْكَان ويُطآن" بالاسمية مع موافقتهما لوَشَك وبَطُؤَ في المعنى، وحكم على "عَسَى" بالفعلية

---

(١) ينظر تمهيد القواعد١/ ١٦٤.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك ١٣/١.

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٣/١، وتمهيد القواعد١/ ١٦٤.

لاتصالها بضمير الرفع البارز وتاء التأنيث الساكنة مع موافقتها "لَعَلَّ" في المعنى، وأمثال ذلك كثير[١].

فابن مالك يعلل معارضة كون "واو المصاحبة" اسمًا بأنَّ الأسماء ليس فيها ما هو على حرفٍ واحدٍ إلَّا وموقعه موقع العجز، لا موقع الصدر، كتاء الضمير ويائه، ثم يُنَظِّر لوقوع "واو المصاحبة" موقع الصدر بـ"باء الجر ولامه وكافه"، و"واو العطف وفائه، فهذه حروف لا محالة، وعلى ذلك فالقول باسمية واو المصاحبة لا نظير له.

ومال أبوحيان إلى رأي ابن مالك فذكر أنَّ قوله: بلا معارض جاء احترازًا من واو المصاحبة، فإنَّها بمعني "مَع"، ولا يقال فيها إنَّها اسم، وكذلك "مِنْ" التبعيضية، تقع في بعض المواضع موقع "بعض"، لكنَّ واو المصاحبة وقعتْ صدرًا، والاسم الذي هو على حرف واحدٍ لا يقع صدرًا، إنَّمَا يكون متصلًا بآخر كلمة، كتاء الضمير في نحو: قمتُ، ويائه في نحو: غلامي، وإنَّما يقع صدرًا مما هو علي حرفٍ واحدٍ من الحروف، كلام الجر وبائه، وواو العطف، فلو حكم علي واو المصاحبة بالاسمية لخرجت بذلك عن النظير.[٢]

وقرر الشاطبي أنَّ إلزام اسمية الواو التي بمعنى "مَعَ"، وفعلية اسم الفعل، وحرفية الأسماء المتضمنة معنى الحرف يُقال بموجبه لو لم يكن ثَمَّ معارض، وقد ثبتْ، فإنَّ في الواو ثابتًا عنده وهو أنَّه ليس في الأسماء ما هو على حرفٍ واحدٍ إلَّا وموقعه موقع العجز، لا موقع الصدر، كتاء الضمير، وبائه، وإنَّما يقع موقع الصدر ما هو حرف كباء الجر ولامه، فلو حكم على الواو المذكورة بالاسمية لزم عدم النظير، وهذا–وإن كان فيه نظر– فهو على الجملة صحيح: أعني وجود المعارض، ولوجود المعارض حُكِمَ على أسماء الأفعال بالاسمية، وعلى أسماء الشرط والاستفهام

---

(١) ينظر شرح التسهيل ١٣/١.

(٢) ينظر التذييل والتكميل ٥٩/١، ٦٠.

بالاسمية؛ لوجود خواص الاسم، وفقد خواص الفعل والحرف ما عدا الدلالة على المعنى.[1] قال ابن مالك: "والدلالة اللفظية أقوى من المعنوية"[2]، فإذا بُنِيَ على طريقة ابن مالك في هذا لقيل في الباء: إنَّها لم تخرج عن الحرفية لوجود المعارض في دعوى الاسمية، وهو المعارض في الواو المتقدمة"[3].

قال السهيلي:" فإنْ قيل: لِمَ كانت الإضافة اللفظية أقوى من المعنوية، والعامل اللفظي أقوى من المعنوي؟

قلنا: اللفظ لا يكون إلَّا متضمنًا لمعناه، فاجتمعا معًا، بخلاف المعنى المفرد عن اللفظ، فوجب أن يكون أضعف، وهذا بديع لمَنْ أنْصَف".[4]

تعقيب:

المفعول معه اسم يقع بعد الواو، كما في قولك: سرتُ والنيلَ، وهذه الواو حرف بمعنى "مع"؛ لأنَّ معناها الاجتماع والانضمام، والواو تجمع ما قبلها مع ما بعدها، وتضمه إليه، فأقيمت "الواو" مقام "مع"؛ لأنَّها أخف لفظًا، وتعطي معناها، وإنَّما امتنع عدّ واو المصاحبة اسمًا؛ لأنَّها وقعتْ صدرًا، والاسم الذي هو على حرف واحدٍ لا يقع صدرًا، إنَّمَا يكون متصلًا بآخر كلمة، كتاء الضمير في نحو: قمتُ، ويائه في نحو: غلامي، وإنَّما يقع صدرًا مما هو علي حرفٍ واحدٍ من الحروف، كلام الجر وبائه، وواو العطف، فلو حكم علي واو المصاحبة بالاسمية لخرجت بذلك عن النظير، كذلك فإنَّ واو المصاحبة قبل المفعول معه نظير إلَّا الاستثنائية قبل

---

(1) ينظر المقاصد الشافية٣/٦٥٨.

(2) السابق الصفحة نفسها ولم أجده في التسهيل ولا في شرح الكافية الشافية.

(3) ينظر المقاصد الشافية٣/٦٥٨.

(4) نتائج الفكر في النحو ص ٢٢٦.

المستثنى منه، ولم يقل أحد باسمية "إلَّا" الاستثنائية، فالذي عارض عدّ"واو المصاحبة" اسمًا مع كونها بمعنى "مَعَ" عدم النظير.

٣- امتناع عدّ "من التبعيضية" اسماً لوجود معارض

مِن حروف الجر "مِنْ" وتأتي للدلالة على ابتداء الغاية مطلقًا على الأصح أي: تدخل لابتداء الغاية في المكان والزمان وغيرهما، ومجيء "مِن" لابتداء الغاية في المكان مجمع عليه كقوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا﴾[١]، ومجيؤها لابتداء غاية الزمان مختلف فيه؛ فبعض النحويين منعه، وبعضٌ أجازه، وقول من أجاز ذلك هو الصحيح الموافق لاستعمال العرب .

ومثال ابتداء الغاية في الزمان قوله تعالى:﴿لَمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ﴾[٢] ومثال دخولها لابتداء الغاية في غير المكان والزمان: قرأتُ مِن أوَّلِ سورة البقرة إلى آخرِها، وأعطيتُ الفقراءَ مِن درهمٍ إلى دينارٍ، ومجيء "مِن" للتبعيض كثيرٌ، كقوله تعالى ﴿تِلۡكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٍۘ مِّنۡهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾[٣] وقوله:﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٖ مِّن مَّآءٖۖ فَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰ بَطۡنِهِۦ وَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰ رِجۡلَيۡنِ وَمِنۡهُم مَّن يَمۡشِي عَلَىٰٓ أَرۡبَعٖ﴾[٤] وعلامتها جواز الاستغناء عنها بـ"بعض"كقراءة عبد الله[٥] :(بعضَ ما تحبُّون) من قوله تعالى:﴿لَن تَنَالُواْ ٱلۡبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾[٦].[٧]

---

(١) الإسراء من الآية (١).

(٢) التوبة من الآية (١٠٨).

(٣) البقرة من الآية (٢٥٣).

(٤) النور من الآية (٤٥).

(٥) هي قراءة عبدالله ابن مسعود في البرهان في علوم القرآن للزركشي ٤/٤١٦، و بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، للفيروز أبادي، تح/محمد علي النجار ٤/٥٣١.

(٦) آل عمران من الآية (٩٢).

(٧) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ١٣٠ -١٣٤، والتذييل والتكميل ١١/١١٧-١٢٢.

قال أبو حيان:" وما ذكره المصنف مِن أنَّ "مِنْ" تأتي للتبعيض ليس متفقًا عليه، زعم المبرد[١] والأخفش الصغير وابن السراج[٢] وطائفة من الحُذَّاق والسُّهَيْليّ[٣] من أصحابنا أنَّها لا تكون إلَّا لابتداء الغاية، وأنَّ سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى؛ ألَا ترى أنَّك إذا قلت: أكلتُ مِنْ الرغيفِ، إنَّمَا أوقعت الأكل على جزء، فانفصل ذلك الجزء من الجملة، فآل معنى الكلام إلى ابتداء الغاية.

وذهب الفارسي[٤] والجمهور إلى أنَّ "مِنْ" تكون للتبعيض"[٥].

قال ابن عصفور[٦]: "وهو الصحيح؛ بدليل أنَّك لو جعلت مكانها بعضًا لكان المعنى واحدًا؛ ألَا ترى أنَّه لا فرق بين قولك: أخذتُ مِنْ مالِهِ، وأخذتُ بعضَ مالِهِ، وقبضتُ مِنْ الدراهمِ، وقبضتُ بعضَ الدراهمِ، ولو وضعتها موضع "مِنْ" التي لابتداء الغاية في نحو: سرتُ مِنْ الكوفةِ – لم يسغ أنْ تقول: سرتُ بعضَ الكوفةِ"[٧].

---

(١) ينظر رأيه في المقتضب ٣٤٢/٢.

(٢) ينظر رأيه في الأصول في النحو ٤٠٩/١.

(٣) لم ينكر السهيلي مجيء "مِن" للتبعيض، بل ذكر أنَّها في قوله تعالى:﴿ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ ﴾البقرة (٢٧١) في موضع (مِن) التي للتبعيض؛ لأنَّ الصدقة لا تذهب جميع الذنوب كالجهاد. ينظر نتائج الفكر ص٢٥٨.

(٤) ينظر رأيه في الإيضاح ، تح/ د/ كاظم بحر المرجان ص ١٩٩.

(٥) التذييل والتكميل ١١/ ١٢٢.

(٦) لم أجد هذا النص في شرح الجمل لابن عصفور، وقد أشار محقق تمهيد القواعد له في حاشية(٩) ٢٨٨٦/٦بقوله : شرح الجمل ٤٨٤/١ وما بعدها ، وبعد تتبع هذه الصفحات لم أعثر عليه.

(٧) التذييل والتكميل ١١/ ١٢٢.

قال أبو حيان : " وما ذهب إليه ابن عصفور مِن أنَّه لا فرق بين "مِنْ" التبعيضية و"بعض" ردَّه بعض شيوخنا[1]، فقال: "يتعلق الأكل بالرغيف على وجهين: أحدهما- أنَّه عمَّه، والثاني أنَّه خصَّه، ولم يقع بجملته، فلحقت "مِنْ" لبيان ذلك. وإذا فهمت هذا فهمت الفرق بين "مِنْ وبعض"، فإنَّك إذا قلت: أكلتُ بعضَ الرغيفِ، فليس الرغيف متعلق الأكل، وإنَّما متعلقه البعض، وسيق الرغيف لتخصيص ذلك البعض وزوال شياعه، وإذا قلت: أكلتُ مِنْ الرغيفِ، فـ"مِنْ" دلَّتْ على أنَّ الأكل وقع بالرغيف على جهة التبعيض، والرغيف متعلق الأكل، ودلَّت "مِنْ" على أنَّه لمْ يعمه"[2].

وذكر أبو حيان أنَّ"مِنْ" التبعيضية إذا وقعت بعد "إنَّ" كانت هي ومجرورها في موضع خبر "إنَّ"، وما بعدها ينتصب علي أنَّه اسم "إنَّ"، وإذا وقعت "بعض" كانت هي اسم "إنَّ"، وما بعد "بعض" هو الخبر، فهذا الذي عارض في "مِنْ"، وهو أنَّه ينعكس الإسناد فيها مع "بعض" ففي واو المصاحبة عارض عدم النظير، وفي "مِنْ" عارض انعكاس الإسناد، فلذلك كانا حرفين؛ لأنَّهما – وإن وافقا من حيث المعني ما ثبتت اسميته – لم يسلما من هذا الذي ذكر.[3]

قال ناظر الجيش" قال المصنف[4]: ومما يخرج بذكر المعارض من الموافق لثابت الاسمية: "مِنْ"؛ فإنَّ نسبتها من بعض نسبة "الواو" مِن "مع"، إلا أنَّ ذا معارض بكون "مِنْ" لا يليها مع مجرورها بعد "إنَّ" إلَّا اسمها، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا﴾[5] بخلاف "بعض" فلا يليها إلَّا الخبر". [6]

---

(1) أشار محقق تمهيد القواعد إلى أنَّه ابن أبي الربيع. ينظر ٢٨٨٧/٦.
(2) التذييل والتكميل ١١/ ١٢٣.
(3) ينظر التذييل والتكميل ٦٠/١.
(4) هذا النص غير موجود في شرح التسهيل لعله سقط من النسخة اليتيمة بدار الكتب، وعليه فهو غير موجود في تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، ود/ المختون.
(5) آل عمران من الآية(٧٨)
(6) تمهيد القواعد ١٦٤/١.

وعرض ناظر الجيش تساؤلًا مفاده : لقائلٍ أنْ يقول: ما ذكره المصنف في "مِن" التبعيضية، إنَّما يترتب على كونها لم يثبت اسميتها، ولو ثبت لكانت كـ"بعض" في أنَّها إذا وَلِيَتْ "إنَّ" كان اسمًا لها، فكيف يحسن جعل ما يترتب وجوده على عدم ثبوت الاسمية، مانعًا منها؟

وجاءت إجابته عن ذلك : أنَّ جواز جعل "مِن" اسمًا لـ"إنَّ" موقوفٌ على ثبوت اسميتها، والمصنف عكس فجعل ثبوت اسميتها موقوفًا على أنَّه لا يليها مع مجرورها بعد إنَّ إلَّا الخبر، وذكر أنَّ المصنف نبه على أنَّ العلاماتِ اللفظية مرجحةٌ على المعنوية، مستدلًا بحُكمِهم على وشكَان وبطْآن بالاسمية مع موافقتهما في المعنى لوَشِك وبَطُؤَ، وحكِمَ على"عسى" بالفعلية ؛ لاتصالها بضمائر الرفع البارزة وتاء التأنيث الساكنة، مع موافقتها في المعنى لـ"لعلّ".(١)

تعقيب:

أحد حروف الجر التي تجر الظاهر والمضمر "مِنْ"، وتأتي لمعان مختلفة ، كابتداء الغاية ، والتبعيض، وقد اختلف النحويون في صحة مجيئ "مِنْ" بمعنى "بعض"، والراجح صحة ذلك اعتمادًا على الشواهد القرآنية التي جاءت فيها بهذا المعنى، ومع صحة مجيئها بمعنى "بعض" إلَّا أنَّها لا تصلح أنْ تكون اسمًا ؛ لوجود عارض انعكاس الإسناد .

٤- امتناع فعلية أفعل في التفضيل لوجود معارض

ذكر ابن يعيش أنَّ مقتضى هذه الصفات[يعني اسم التفضيل] أنْ لا تعمل من حيث كانت أسماء، والأسماء لا تعمل في أسماء مثلها؛ فأمَّا الصفةُ المشبهةُ فإنَّها لمَّا جَرَتْ على الموصوف، ثم نقل الضمير إلى الأول، فجعل عاملًا في اللفظ ؛ ثُنِّيَ،

---

(١) ينظر تمهيد القواعد ١٦٦/١.

وجُمِعَ، وأُنِّثَ على مقدار ما فيه من الضمير من نحو: "مررت برجلٍ حسنِ الوجه، وبرجلين حسني الوجهين، وبرجالٍ حسني الوجوه، وبامرأةٍ حسنةِ الوجه"، أشبهت اسم الفاعل، فعملت عمله، كما أنَّ اسم الفاعل الجاري على فعله في تثنيته وجمعه وتأنيثه وتذكيره صار محله محل الفعل، فعمل عمله.

فأما "أفعل" هذه وبابها، فإنَّه لا يُثَنَّى ولا يُجْمَع ولا يُؤَنَّث، فبعد من شبه اسم الفاعل، وصار كالأسماء الجوامد التي لم تُؤْخَذْ من الأفعال، كقولك: "مررت برجلٍ قطنٌ جبتُهُ، وبرجلٍ كتانٌ ثوبُهُ"، ألا ترى أنَّ "القطن" لا يثنى ولا يجمع، وكذلك "الكتان"، وجعلا مبتدأ وخبرا في موضع النعت، كقولك :"مررت برجلٍ أخوك أبوه".

وإنَّمَا لمْ يُثَنَ "أفعل"، ولمْ يُجْمَع، ولم يؤنث؛ لما تقَّدمَ من أنَّه قد تضمن معنى الفعل والمصدر، وكل واحد منهما لا تصح تثنيته، ولا جمعه، ولا تأنيثه؛ كذلك ما كان في معناهما، أو متضمنا معناهما. (١)

فابن يعيش نظر اسمية أفعل التفضيل باسمية الجوامد التي لم تؤخذ من الفعل كما في: قطن، وكتَّان، كما نظر عدم جواز تثنية "أفعل" أو جمعه بعدم جواز تثنية الفعل والمصدر؛ لتضمن "أفعل" معناهما.

وذهب ابن مالك إلى أنَّ دخول نون الوقاية على الأسماء قليل، من ذلك ما جاء في قول النبي (صلى الله عليه وسلم) "غيرُ الدّجَّالِ أخوفَنِي عليكم"(٢) والأصل: أخوف مخوفاتي عليكم، فحذف المضاف إلى الياء، وأقيمت هي مقامه، فاتصل أخوف بالياء معمودة بالنون كما فعل بأسماء الفاعلين في "أمسلمني، والموافيني"

وجعل من ذلك قراءة بعض القُرَّاء(٣)(هل أنتم مُطْلِعُونِ) بتخفيف الطاء وكسر النون من قوله تعالى:﴿ هَلۡ أَنتُم مُّطَّلِعُونَ ﴾(٤) (٥)

---

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤١/٤.
(٢) صحيح مسلم- باب ذكر الدجال وصفته-٢٢٥٠/٤.
(٣) هي قراءة عمار بن أبي عمار في البحر المحيط ٣٦١/٧.
(٤) الصافات من الآية(٥٤).
(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١/ ١٣٩.

قال الفراء:" قرأ بعضُ القُرَّاء(قالَ هَلْ أَنتم مُطْلِعُونِ فَأُطْلِعَ) فكسر النون، وهو شاذٌّ؛ لأنَّ العرب لا تختار عَلَى الإضافة إِذَا أسندوا فاعلًا مجموعًا أو موحَّدًا إلى اسم مكنّى عَنْهُ".(١)

قال أبو الفتح:" قال أبو حاتم: لا يجوز إلَّا فتح النون من "مُطلعُونَ"، مشددة الطاء كانت، أو مخففة، قال: وقد شكلها بعض الجُهَّال بالحضرة مكسورة النون، قال: وهذا خطأ، لو كان كذلك لكان مُطْلِعِيِّ تقلب واو مُطْلِعُون ياء، يعني لوقوع ياء المتكلم بعدها، والأمر على ما ذهب إليه أبو حاتم، إلَّا أن يكون على لغة ضعيفة، وهو أن يُجري اسم الفاعل مجرى الفعل المضارع؛ لقربه منه، فيُجْرَى "مُطْلِعُونِ" مجرى يُطْلِعُونِ"(٢).

وقد أجاز قوم من العرب: "مررت برجل أفضل منه أبوه، وخير منه عمه"(٣)، وذلك أنَّه مأخوذ من الفعل، وإن بعد شبهه بأسماء الفاعلين. (٤)

وقد عارض سيبويه القول بفعلية أفعل التفضيل قائلًا:" وهو قليلٌ رديءٌ لما ذكرناه، فأمَّا قوله:

أكرُّ وأَحمِى للحقيقةِ مِنهُمُ ∴ وأَضْرِبَ منا بالسِّيوفِ القَوَانِسَا (٥)

---

(١) معاني القرآن ٢/ ٣٨٥.

(٢)المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ٢/ ٢٢٠.

(٣) برفع(أبوه، وعمه) فاعلا بالوصف "أفضل" عند من يَعْمِلُ أفْعَل لأنَّه وصفٌ مشتقٌ ، والحقيقة أنَّه مرفوع على أنَّه مبتدأ مؤخر و"أفضل" خبره.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١٤٢/٤.

(٥) من الطويل لعباس بن مرداس في ديوانه ص ٦٩، والأصمعيات ص ٢٠٥، و خزانة الأدب ٣٢٣/٨، ويلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش١٤١/٤.

فالبيت للعباس بن مرداس، والشاهد فيه نصب "القوانس" بـ "أَضْرَبَ". وحقيقته نصبه بإضمار فعل دلَّ عليه "أضرب"، وتقديره: ضربنا بالسيوف، أو نضرب القوانسَ، ولا يجوز أن تتناوله "أفعل" هذه التي للتفضيل والمبالغة لما ذكرناه".[1]

وقال ابن هشام معقبًا على البيت :" الناصبُ فيه للقوانس فعلٌ محذوفٌ، لا اسم التفضيل المحذوف؛ لأنَّا فَرَزْنَا بالتقدير من إعمال اسم التفصيل المذكور في المفعول فكيف يعمل فيه المقدر، وقولك: هذا مُعْطِي زيدٍ أمسِ درهمًا التقدير: أعطاه، ولا يقدر اسم فاعل؛ لأنَّك إنَّما فررت بالتقدير من إعمال اسم الفاعل الماضي المجرد من (أل)".[2]

وقرر العلامة الرضي أنَّ مشابهة أفعل التفضيل للفعل ضعيفة، وكذا اسم الفاعل، فلا يرفع الاسم الظاهر في الأعرف الأشهر، إلَّا بشروط، كما يجيئ، وحكى يونس عن ناس من العرب رفعه بلا اعتبار تلك الشروط، نحو: مررتُ برجلٍ أفضلَ منه أبوه، وليس ذلك بمشهور، ويرفع المستتر الذي هو فاعله؛ لأنَّ مثل هذا العمل لا يحتاج إلى قوة العامل، وأمَّا المفعول به، فكلهم متفقون على أنَّه لا ينصبه، بل إنْ وُجِد بعده ما يوهم ذلك، فأفعل دال على الفعل الناصب له، قال تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ﴾[3]، أي: أعلم مِن كل واحد، يعلم مَنْ يضل، ولا ينصب شبه المفعول به، كالحسن الوجه، إمَّا لأنَّه لا ينصب المفعول به فلا ينصب شبهه، وإمَّا لأنَّ نصب ذلك في الصفة فرع الرفع.[4]

---

(1) شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٤٢. ولم أجده في كتاب سيبويه.

(2) مغني اللبيب ٣٨٢/٦.

(3) الأنعام من الآية (١١٧).

(4) ينظر شرح الرضي على الكافية ٣/ ٤٦٤.

وذكر الشاطبيّ أنَّ القول بفعليَّة أَفْعَلِ التَّفْضيل فاسدٌ، واستدل على ذلك بأنَّ دخولَ نون الوقاية على الأسماء والحروف غيرُ مطَّرِد فيها، وإنَّما ألحِقت سماعًا في بعضها بحيث لا يُقاس عليها غيرُها، بخلاف "أَفْعَلَ" التعجب فإنَّ نون الوقاية مطَّرِدة الدخولِ عليه، لا يَخْتَصُّ بواحدة من الموادِّ دون أخرى، نحو: ما أكْرَمَني، وما أَحْسَنَنِي، وما أَقْبَحَنِي، وما أَبْخَلَنِي، وما أَشْجَعَنِي. وما كان نحو ذلك ، بخلاف أَفْعَلِ التَّفضيل فإن إعرابَه وجَرَّه ودخولَ الألف واللامِ عليه وغيرَها من خَواصِّ الاسم عارضت دَعْوَى الفِعْلية فلم يُقَل بها.(١)

تعقيب:

قرر النحاة أنَّ اسماء التفضيل لا تعمل من حيث كانت أسماء، والأسماء لا تعمل في أسماء مثلها، بخلاف أفعل التعجب ففعليته ظاهرة، وبخلاف الصفةُ المشبهةُ فإنَّها لمَّا جَرَتْ على الموصوف، ثم نقل الضمير إلى الأول، فجعل عاملًا في اللفظ ؛ ثُنِّيَ، وجُمِعَ، وأُنِّثَ على مقدار ما فيه من الضمير من نحو: "مررت برجلٍ حسنِ الوجه، وبرجلين حسني الوجهين، وبرجالٍ حسني الوجوه، وبامرأةٍ حسنةٍ الوجه"، أشبهت اسم الفاعل، فعملت عمله، فالواقع أنَّ الذي عارض القول بفعلية أفعل التفضيل جَرُّه ودخولَ الألف واللامِ عليه وغيرَها من خَواصِّ الاسم التي عارضت دَعْوَى الفِعْلية فلم يُقَل بها، وكذلك كونه لا يُثَنَّى ولا يُجْمَع ولا يؤنث، فبعد من شبه اسم الفاعل، وصار كالأسماء الجوامد التي لم تُؤْخَذ من الأفعال.

٥-امتناع إعراب الجملة بعد النكرة صفة لمعارض

تقع الجملة خبرًا، نحو: محمدٌ يحصدُ القمحَ، وصفة، نحو: رأيتُ رجلًا يضحكُ، وحالًا، نحو: قابلتُ خالدًا يبكي، وغير ذلك،

---

(١) ينظر المقاصد الشافية ٤/٤٤٠.

وبين ابن هشام أنَّ المعربين قالوا على سبيل التقريب الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال، وشرح ذلك أنْ يُقَال الجمل الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها إن كانت مرتبطة بنكرةٍ محضةٍ فهي صفة لها، أو بمعرفةٍ محضةٍ فهي حال عنها، أو بغير المحضة منهما فهي محتملة لهما وكل ذلك بشرط وجود المقتضي وانتفاء المانع، مثال النوع الأول- وهو الواقع صفة لا غير؛ لوقوعه بعد النكرات المحضة قوله تعالى :﴿ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ۙ ٱللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ ﴾[1] وقوله: ﴿ حَتَّىٰ تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَٰبًا نَّقْرَؤُهُۥ ﴾[2]

ومثال النوع الثاني- وهو الواقع حالًا لا غير؛ لوقوعه بعد المعارف المحضة قوله تعالى:﴿ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ ﴾[3] وقوله:﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾[4]

ومثال النوع الثالث- وهو المحتمل لهما بعد النكرة ﴿ وَهَٰذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَٰهُ ﴾[5] فلك أنْ تقدّر الجملة صفة للنكرة وهو الظاهر، ولك أنْ تقدرها حالًا منها؛ لأنَّها قد تخصصت بالوصف وذلك يقربها من المعرفة.

ومثال النوع الرابع- وهو المحتمل لهما بعد المعرفة قوله تعالى ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا ﴾[6] فإنَّ المعَّرف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة، فيصح تقدير "يحمل" حالًا أو وصفًا. [7]

---

(1) الأعراف من الآية (١٦٤) .
(2) الإسراء من الآية (٩٣) .
(3) النساء من الآية (٤٣) .
(4) المدثر من الآية (٦) .
(5) الأنبياء من الآية (٥٠) .
(6) الجمعة الآية (٥).
(7) ينظر مغني اللبيب تح/ د عبداللطيف الخطيب ٢٤٦/٥-٢٥١.

وقد يمتنع مجيء الجملة صفة، فمما يمنع وصفية كانتْ متعينةً لولا وجود المانع، ويمتنع فيه الاستئناف؛ لأنَّ المعنى على تقييد المتقدم ، فتتعين الحاليةُ بعد أنْ كانت ممتنعةً ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡ ﴾[1][2]

قال العكبري :(وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ) جملة في موضع نصب، فيجوز أنْ يكونَ صفةً لشيء، وساغ دخول الواو لمَّا كانت صورة الجملة هنا كصورتها إذا كانت حالًا، ويجوز أن تكونَ حالًا من النكرة؛ لأنَّ المعنى يقتضيه" [3]

وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ﴾[4] ""وَلَها كِتابٌ" جملةٌ واقعة صفة لـ"قرية"، والقياس أنْ لا يتوسط الواو بينهما كما في قوله تعالى ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾[5] وإنَّما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، كما يقال في الحال: جاءني زيدٌ عليه ثوبٌ، وجاءني وعليه ثوبٌ." [6]

---

(1) البقرة من الآية (٢١٦) .
(2) مغني اللبيب تح/ د عبداللطيف الخطيب ٢٦٣/٥.
(3) التبيان في إعراب القرآن (١/ ١٧٣)
(4) الحجر الآية (٤).
(5) الشعراء الآية (٢٠٨) .
(6) الكشاف ٥٧٠/٢.

وذكر ابن عادل في حديثه عن إعراب:(وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ) أنَّ الذي أجازه أبو البقاء فيها، والزمخشريُّ في(ولهَا كتابٌ معلومٌ)هو رأيُ ابن جِنّي، وسائرُ النحاةِ يُخالفونه.[1]

كذلك قوله تعالى:﴿ أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا ﴾[2]، وقوله :

مضَى زَمَنٌ والناسُ يَسْتَشْفِعُونَ بِي ∴ فهَل لِي إلَى ليلَى الغَدَاةَ شَفِيعُ[3]

والمعارض فيهن الواو، فإنَّها لا تعترض بين الموصوف وصفته، خلافًا للزمخشري[4] ومن وافقه.[5]

وبين ابن مالك أنَّ الزمخشري زعم في الكشاف أنَّ (ولهَا كتابٌ معلومٌ) جملةٌ واقعةٌ صفة لـ"قرية"، ووُسّطت الواو بينهما لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف، كما يقال في الحال: جاءني زيدٌ عليه ثوبٌ، وجاءني وعليه ثوبٌ.

وذكر ابن مالك أنَّ ما ذهب إليه الزمخشري من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسدٌ من عدة أوجه:

---

(1) ينظر اللباب في علوم الكتاب ٥٢٨/٣.

(2) البقرة من الآية (٢٥٩) .

(3) من الطويل لقيس بن ذريح في التذييل والتكميل ٦٥/٩، وشرح شواهد البغدادي ٣١١/٦، وبلا نسبة في شرح التسهيل لابن مالك ٣٣٤/٢.

الشاهد: مجيء جملة (والناسُ يَسْتَشْفِعُونَ بِي) حال، وصاحب الحال نكرة وهو (زمن)؛ لأنَّ الواو لا تفصل بين الموصوف وصفته.

(4) يري الزمخشري وأبوالبقاء العكبري أنَّ الواو تفصل بين الصفة والموصوف ينظر الدر المصون ٣٨٨/٢، والنحويون على خلاف رأيهم .

(5) مغني اللبيب تح/ د عبداللطيف الخطيب ٢٦٣/٥، ٢٦٤.

أحدها- أنَّه قاس في ذلك الصفة على الحال، وبين الصفة والحال فروق كثيرة، كجواز تقدّمها على صاحبها، وجواز تخالفهما بالإعراب، وجواز تخالفهما بالتعريف والتنكير وجواز إغناء الواو عن الضمير في الجملة الحالية، وامتناع ذلك في الواقع نعتًا، فكما ثبت مخالفة الحال الصفة في هذه الأشياء ثبت مخالفتها إيَّاها بمقارنة الواو الجملة الحالية وامتناع ذلك في الجملة النعتية.

الثاني- أنَّ مذهبه في هذه المسألة مذهب لا يُعرف من البصريين والكوفيين مُعَوّل عليه فوجب ألَّا يلتفت إليه.

الثالث- أنه مُعَلَّل بما لا يناسب، وذلك أنَّ الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لتغايرهما، وهو ضدّ لما يُراد من التوكيد فلا يصح أنْ يُقَال العاطف مؤكِّد.

الرابع- أنَّ الواو فصلت الأول عن الثاني، ولولا هي لتلاصقا، فكيف يُقَال إنَّها أكَّدَت لصوقهما؟

الخامس- أنَّ الواو لو صلحت لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان أوْلى المواضع بها موضع لا يصلح للحال، نحو: "إنّ رجلًا رأيُه سديدٌ لسعيدٌ"، فـ"رأيُهُ سديدٌ" جملة نُعت بها، ولا يجوز اقترانها بالواو لعدم صلاحيتها للحال، بخلاف "ولها كتابٌ معلومٌ" فإنَّها جملة يصلح في موضعها الحال ؛لأنَّها بعد نفي، والمنفيّ صالحٌ لأنْ يُجْعَلَ صاحبَ حال، كما هو صالحٌ لأنْ يُجْعَلَ مبتدأ، وإنَّما جاز أنْ يُجْعَلَ صاحبُ الحال نكرة بعد النهي لشبهه بالنفي.[1]

(1) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢/ ٣٠٢، ٣٠٣.

ولا شك أنَّ ما استدل به ابن مالك يرجح قوله بعدم صحة توسط الواو بين الصفة والموصوف.

وقد يكون المعارض للوصفية "إلّا" كما في قولك : ما جاءني أحدٌ إلّا قالَ خيرًا، فإنَّ جملة القول كانت قبل وجود "إلَّا" محتملة للوصفية والحالية، ولما جاءت "إلَّا" امتنعت الوصفية، ومثله:﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾[1]

وقد يكون المعارض إلَّا والواو معًا، كما في قوله تعالى:﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ﴾[2] فللوصفية مانعان: "الواو" و "إلَّا" ، ولم يرَ الزمخشري و أبو البقاء واحدًا منهما مانعا، وكلام النحويين بخلاف ذلك.[3]

فقد ذكر الأخفش أنَّ "إلَّا" لا تفصل بين الموصوف وصفته ، فإنْ قلت: ما جاءني رجلٌ إلَّا راكبٌ، فالتقدير: إلَّا رجلٌ راكبٌ، أي "راكب" صفة لبدل محذوف، قال: وفيه قبح لجعلك الصفة كالاسم في إيلائك إيَّاها العامل، وذكر الفارسيّ أنَّه لا يجوز ما مررت بأحدٍ إلَّا قائمٍ، فإنْ قلتَ: إلَّا قائمًا، جاز.[4]

تعقيب

أجاز الزمخشري والعكبري وقوع الواو بين الصفة والموصوف، وحجتهما أنَّها وقعت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، وكلامهم مخالفٌ لما عليه سائر النحويين، فقد بين ابن مالك فساد قولهم من عدة وجوه منها: أنَّ مذهبهما في هذه المسألة مذهب لا يُعرف من البصريين والكوفيين مُعَوّل عليه فوجب ألَّا يلتفت إليه.

---

(1) الشعراء الآية (٢٠٨) .
(2) الحجر الآية (٤) .
(3) ينظر مغني اللبيب تح/ د عبداللطيف الخطيب ٢٦٥/٥.
(4) ينظر السابق الصفحة نفسها.

، وأنَّهما قاسا في ذلك الصفة على الحال، وبين الصفة والحال فروق كثيرة، كما أنَّ الواو فصلت الأول عن الثاني، ولولا هي لتلاصقا، فكيف يُقَال إنَّها أكَّدَت لصوقهما؟

وما قرر بشأن عدم صحة الفصل بين الصفة والموصوف بالواو ينطبق على الفصل بـ"إلَّا"، فقد قرر الأخفش والفارسي منع ذلك، وعليه فالذي عارض إعراب الجملة الواقعة بعد النكرة صفة اقترانها بالواو أو إلَّا أو هما معًا.

٦-امتناع وصف اسم الفاعل بالجملة قبل مجيء مفعوله لمعارض

ذكر أبو حيان أنَّ اسم الفاعل لا يوصف قبلَ أنْ يأخذَ معمولـه؛ لأنَّـه زال شبهه للمضارع بالوصف؛ لأنَّه من خواص الأسماء، فإنْ أخذَ معمولَه جاز أنْ يُوصَفَ بعد ذلك، فلا يجوز: هذا ضاربٌ عاقلٌ زيدًا، ويجوز: هذا ضاربٌ زيدًا عاقلٌ، هذا مذهب البصريين والفرَّاء.[١] ومن ذلك قوله:

وقَائِلةٍ تَخْشَى عَلَيَّ أظُنُّهُ ∴ سَيُودِي بِهِ تَرْحَالُهُ وجَعَائِلُه[٢]

فإنَّ جملة "تخشى عَليَّ" حال من الضمير في "قائلة"، ولا يجوز أنْ يكونَ صفةً لها؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ لا يوصف قبل العمل.[٣]

وأجاز الكسائي وباقي الكوفيين إعماله موصوفًا قبل أنْ يأخذَ معموله، فأجازوا: هذا ضاربٌ عاقلٌ زيدًا، وأجاز الكسائي أنْ يُقَالَ: أنا زيدًا ضاربٌ أيٌّ ضاربٍ، على أنْ يكونَ "زيدًا" منصوبًا بـ"ضارب"، وقد وصف بـ "أيٌّ ضارب"، وهي صفة لا يفصل بينها وبين موصوفها بشيءٍ لا بمعمول ولا بغيره، واستدل من أجاز ذلك بالسماع ، كما في البيت المتقدم ، وكما في قوله:

---

(١) ينظر التذييل والتكميل ٣٠٥/١٠.

(٢) من الطويل لذي الرمة في ديوانه ٨٥٨/٢، والتذييل والتكميل ٣٠٦/١٠.
الشاهد: مجيء جملة "تخشى علي" حالًا من الضمير في "قائلة".

(٣) مغني اللبيب تح/ د عبداللطيف الخطيب ٢٦٧/٥،٢٦٦.

إذا فَاقِدٌ خَطبَاءُ فَرْخَيْنِ رَجَّعَتْ ∴ ذَكَرْتُ سُلَيْمَى في الخَلِيطِ المُزَايِلِ[1]

وتأولَّ من منع هذا كله، فقال: أمَّا ما أجازه الكسائي من التمثيل المذكور فلم يقل إنَّه رواه عن العرب، وإنَّما هو من تمثيله، على أنَّه لو كان سماعًا من العرب لجاز أن يكونَ منصوبًا بـ"ضارب"، و"ضارب" خبر عن "أنا" تقدم معموله، و "أيٌّ ضاربٍ" خبر ثانٍ لا وصف لضارب.

وأمَّا "إذا فَاقِدٌ خَطبَاءُ فَرْخَيْنِ" فتؤول على أنَّ " فرخين" منصوب بإضمار فعل يفسره "فاقد"، ويدلُّ عليه، وتقديره: فقدتُ فرخين، ويؤيد أنَّه ليس منصوبًا بـ"فاقدٍ" أنَّ "فاقدًا" صفة غير جارية على الفرخين في التأنيث؛ ألا ترى أنَّ اسم الفاعل إذَا لمْ يجرِ على الفعل في تذكيره وتأنيثه لم يعمل، ولا يجوز: هذه امرأةٌ مرضِعٌ ولدَهَا؛ لأنَّ اسم الفاعل لا يذهب به إذْ ذاك مذهب الفعل، إنَّما ذهب به مذهب النسب، فإذا قلت: امرأةٌ مُرْضِع، فالمعنى ذات رضاع، كما تقول: رجلٌ دارعٌ، أي: ذو درع، فإنْ ذهبت بمرضعٍ مذهب الزمان، فلا بد من التاء.[2]

---

(1) من الطويل لبشر بن أبي خازم في شرح ابن الناظم ص ٣٠٦، و التذييل والتكميل ١٠/ ٣٠٦، و المقاصد النحوية ١٤٣/٣، وشرح الأشموني ٢١٧/٢.

اللغة: "فاقد" بالفاء في أوله، وهي المرأة التي تفقد ولدها وزوجها، وكذلك ظبية فاقد، قوله: "خطباء" معناه: بيِّنة الخطب، وهو الأمر العظيم، قوله: "فرخين": تثنية فرخ، وأراد به الولد، والفرخ في الأصل: ولد الطائر، قوله: "رجَّعت" بتشديد الجيم؛ من الترجيع وهو الاسترجاع، وهو أن تقول عند المصيبة: (إنَّا للهِ وَإنَّا إليهِ رَجِعُونَ) (البقرة: ١٥٦)

قوله: "في الخَليط" بفتح الخاء المعجمة؛ بمعنى المخالط؛ كالنديم بمعنى المنادم، قوله: "المزايل" ويروى: المباين، ومعناهما واحد. المقاصد النحوية (٣/ ١٤٣٦)

الشاهد: (فرخين) فهو منصوبٌ بمضمر دلَّ عليه فاقد.

(2) ينظر التذييل والتكميل ٣٠٦/١٠ ، ٣٠٧.

يظهر من ذلك أنَّ "فاقد ومرضع" يستعملان أيضًا لا للنسب، بل للاتصاف بالفقد والإرضاع، فيؤنثان بالتاء ويعملان[1] ، وأمَّا البيت الأول فمؤول على أنَّ قوله: تَخْشَى عَلَيَّ حال من الضمير المستكن في اسم الفاعل، أو معمول لمحذوف، تقديره: قالت أو تقول أظنُّهُ.[2]

قال أبو البقاء في إعراب قوله تعالى:﴿ وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَٰنًا ﴾[3] لا يكون "يبتغون" نعتًا "لآمِّين" ؛ لأنَّ اسم الفاعل إذا وصف لم يعمل في الاختيار بل هو حالٌ من "آمِّين".(٤)

وردَّ ابن هشام ذلك قائلًا:" وهذا قول ضعيفٌ والصحيح جواز الوصف بعد العمل"(٥)

تعقيب:

أجاز الكسائي ومن تبعه إعمال اسم الفاعل موصوفًا قبل أنْ يأخذَ معموله، ومنع ذلك البصريون والفرَّاء، وحجتهم أنَّ وصف اسم الفاعل قبل العمل يزيل شبهه بالمضارع ؛ لأنَّ الوصف من خصائص الأسماء، وهو الرأي الأولى بالقبول؛ لقوة حجته، وعليه فالذي عارض وصف اسم الفاعل بالجملة قبل مجيء مفعوله، أنَّ ذلك الوصف يزيل شبه اسم الفاعل بالمضارع، فلا يستحق العمل عند ذلك.

---

(١) ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٢/ ٤٤٦ .

(٢) ينظر التذييل والتكميل ١٠/٣٠٧.

(٣) المائدة من الآية (٢).

(٤) التبيان في إعراب القرآن ١/٤١٦.

(٥) مغني اللبيب تحقيق د/ عبداللطيف الخطيب ٦/٢٥٢.

٧-امتناع عطف "أرجلَكم" بالنصب على وجوهكم لمعارض

من قوله تعالى:

﴿ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِ ﴾[١]

قال أبو البقاء العكبري "وأرجلَكم".... : يُقْرَأ بالنصب، وفيه وجهان:

أحدهما- هو معطوف على الوجوه والأيدي؛ أي: فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم، وذلك جائزٌ في العربية بلا خلاف، والسنة الدلالة على وجوب غسل الرجلين تقوي ذلك، والثاني- أنَّه معطوف على موضع "برءوسكم"، والأول أقوى؛ لأنَّ العطف على اللفظ أقوى من العطف على الموضع"[٢].

وذكر السمين الحلبي في قوله: "وَأَرْجُلَكُمْ" أنَّه قرأ نافع وابن عامر والكسائي وحفص عن عاصم "أرجلَكم" نصبًا، وباقي السبعة: "وأرجلِكم" جرًا، فأمَّا قراءة النصب ففيها تخريجان، أحدُهما- أنَّها معطوفةٌ على "أيديكم"، فإنَّ حكمَها الغُسْلُ كالأوجه والأيدي، كأنه قيل: "واغسلوا أرجلكم" إلَّا أنَّ هذا التخريجَ أفسده بعضُهم بأنَّه يلزم منه الفصلُ بين المتعاطِفَيْنِ بجملةٍ غير اعتراضية؛ لأنَّها مُنْشِئَةٌ حكمًا جديدًا، فليس فيها تأكيد للأول.[٣]

قال السمين: " قال ابن عصفور- وقد ذكر الفصلَ بين المتعاطِفَيْن -: "وأقبحُ ما يكونُ ذلك بالجمل" فدلَّ قولُه على أنَّه لا يجوزُ تخريجُ الآية على ذلك، وقال أبو البقاء عكسَ هذا فقال: "وهو معطوفٌ على الوجوه" ثم قال: "وذلك جائزٌ في العربية

---

(١) المائدة من الآية (٦).

(٢) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٢٢.

(٣) ينظر الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤/ ٢٠٩.

بلا خلاف" ، وجَعَلَ السنِّيَّة الواردة بغسل الرجلين مقويةً لهذا التخريج، وليس بشيء، فإنَّ لقائل أنْ يقول: يجوز أنْ يكون النصب على محلِّ المجرور وكان حكمُها المسحَ ولكن نُسِخ ذلك بالسنَّة وهو قولٌ مشهورٌ للعلماء"[١].

والحقيقة أنَّه لولا المعارض النحوي لكان هذا القول جيدًا، وذلك أنَّه فصل بين المعطوف والمعطوف عليه بقوله:﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾وهذه الجملة أنشأت حكمًا جديدًا، وهو المسح، فلا يجوز عطف ما بعدها على ما قبلها، وإنَّما الأظهر في إعراب "أرجلَكم" أنَّه منصوبٌ بفعلٍ مقدر تقديره: واغسلوا أرجلكم إلى الكعبين، وصحَّ هذا التقدير لمَّا طال الكلام بين الفعل المذكور والمقدر.[٢]

تعقيب:

يتبين من العرض السابق أنَّ امتناع عطف "أرجلكَم" بالنصب على "وجوهكم" جاء بسبب وقوع معارضٍ هو الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بجملة﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾

٨- امتناع إعراب عطف البيان بدلًا لمعارض

التابع: هو الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقًا.[٣]

"والتوابع خمسة: التوكيد والنعت وعطف البيان والبدل والعطف بالحروف، وهذه الخمسة: أربعة تتبع بغير متوسط، والخامس وهو العطف لا يتبع إلَّا بتوسط حرف، فجميع هذه تجري على الثاني ما جرى على الأول من الرفع والنصب والخفضِ".[٤]

---

(١) السابق ٤/ ٢١٠.

(٢) ينظر بحوث لغوية للأستاذ الدكتور/ البسيوني عطيه عبدالكريم ص١٦٤.

(٣) ينظر شرح ابن عقيل للألفية ٣/١٩٠.

(٤) الأصول في النحو ٢/ ١٩.

وعطف البيان: هو التابع الموضح، والمخصص متبوعه، غير مقصود بالنسبة ولا مشتقًا، ولا مؤولًا بمشتق. [١]

وذكر ابن هشام أنَّه يصح في عطف البيان أنْ يعربَ بدل كل من كل، إلَّا إنْ امتنع الاستغناء عنه، نحو: هندُ قامَ زيدٌ أخوها، أو إحلاله محل الأول، نحو قولك: يا زيدُ الحارثُ[٢]، و يا غلامُ زيدًا اقبل، فلا يجوز وقوع أخوها بدلًا مِن "زيد" ؛لأنَّ البدل على نية تكرار العامل فيكون التقدير: هندُ قامَ زيدٌ قامَ أخوهَا، فتقع جملة الخبر بلا رابط وهو غير جائز، كما لا يجوز وقوع" الحارث" بدلًا مع وجود "أل" المعرفة ؛لأنَّه ليس في نية إحلاله محل الأول؛ لأنَّك لو حذفتَ المتبوع، وأحللتَ التابعَ محلَّهُ، لقلتَ: يا الحارثُ ، وهو غير جائز؛ لِأَنَّ "يَا" و "أل" لَا يَجْتَمِعَانِ، بل يتعين إعرابه عطف بيان، وكذلك لا يجوز أن يكون "زيدًا" في المثال الثالث بدلًا؛ لأنَّه لو كان بدلًا لكان في نية تكرار حرف النداء معه، ولكان يلزم بناؤه على الضم، كما يلزم في كل منادى مفرد معرفة.[٣]

وجعل أبوحيان وغيره من صور تعين عطف البيان: أنْ يتبع المنادي المضاف على سبيل التفضيل بما هو مضاف، وما هو مفرد، نحو قول الشاعر:

أَيَا أَخَوَيْنَا عَبدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلَا ∴ أُعِيذُكمَا بِاللهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبَا[٤][٥]

---

(١) ينظر شرح ابن الناظم ص ٣٦٦.

(٢) ينظر أوضح المسالك ٣/٣٥٠،٣٤٩.

(٣) ينظر شرح ابن الناظم ص٣٦٨، و شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٥٦٣، والتصريح للشيخ خالد ١٥٠/٢.

(٤) من الطويل لطالب بن أبي طالب في أوضح المسالك ٣ / ٣١٢، والمقاصد النحوية (٤/ ١٦٠٦)، والدرر اللوامع ٢٦/٦. ويروى (عبد شمس ونوفل) بالرفع.

(٥) ينظر ارتشاف الضرب ١٩٤٥/٤.

فقوله: "عبدَ شمسٍ ونوفلًا" بالنصب عطف بيان عن قوله: "أخوينا"، ولا يجوز هاهنا البدل؛ لأنَّ أحد المتعاطفين مفرد، وهما منصوبان، والبدل المجموع لا أحدهما، فلا يمكن تقدير حرف النداء، وكلاهما تابع لمنصوب لما يلزم من نصب أحدهما، وهو المضاف وبناء المفرد على الضم، والرواية بنصبهما[1]، ولأنَّ المنادى إذا عطف عليه اسم مجرد من "أل" وجب أنْ يعطى ما يستحقه لو كان منادى، و"نوفل" لو كان منادى لقيل فيه: يا نوفلُ، بالضم، لا: يا نوفلَا، بالنصب.[2]

تعقيب:

كل ما صحّ أن يعرب بدلًا صحَّ أن يعرب عطف بيان ، إلَّا إذا عارض ذلك معارض يمتنع معه إعراب التابع بدلًا، كامتناع الاستغناء عنه، كما في: هند قام زيدٌ أخُوها، أو إحلاله محل الأول، كقولك: يا زيدُ الحارثُ، فعندئذٍ يتعين القول بعطف البيان.

٩- امتناع نصب ما بعد إلَّا بدلًا من اسم لا النافية للجنس

الأصل في "لا" النافية ألَّا تعمل؛ لأنَّها غير مختصة بالأسماء، وقد أخرجوها عن هذا الأصل، فأعملوها في النكرات عمل "ليس" تارةً، وعمل "إنَّ" أخرى، فإذا لم يقصد بالنكرة بعدها استغراق الجنس صحَّ فيها أنْ تحمل على "ليس" في العمل؛ لأنَّها مثلها في المعنى، وإذا قصد بالنكرة بعدها الاستغراق صحَّ فيها أنْ تحمل على "إن" في العمل؛ لأنَّها لتوكيد النفي، و"إنَّ" لتوكيد الإيجاب، فهي ضدها، والشيء قد يحمل على ضده، كما يحمل على نظيره.

وإعمال "لا" عمل "إنَّ" مشروط: بأن تكون نافية للجنس، واسمها نكرة، متصلة، سواء كانت مفردة، نحو: لا غلامَ رجلٍ جالسٌ، أو مكررة، نحو: لا حولَ ولا قوةَ إلَّا

---

(١) ينظر تمهيد القواعد٧/٣٣٨٥، و المقاصد النحوية ٤/ ١٦٠٧.

(٢) ينظر التصريح ٢/١٥٠.

بالله، فلو كانت منفصلة وجب الإلغاء، نحو قوله تعالى :﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾[1][2]

فإذا كان الاستثناء تامًا منفيًا " كقوله: " لا إلَهَ إلَّا اللهُ "، و" لا أحدَ فيها إلَّا زيدٌ " فلا يجوز حمل ما بعد "إلَّا" على النصب الذي توجبه "لا " النافية؛ لأنَّ " لا " إنَّما تعمل في منفيّ، وما بعد "إلَّا " موجبٌ وليس بصفةٍ له ولا عطفٌ عليه فيتبعه في لفظه".[3]

وقد وضَّحَ ابن يعيش أنَّ الوجه في قولك: "لا أحدَ فيها إلَّا زيدٌ"، و"لا إلهَ إلا اللهُ" الرفع على البدل من موضع "لا أحد"؛ لأنَّه في موضع اسم مبتدأ[4]، ولا يجوز حمل ما بعد "إلَّا" على النصب الذي توجبه "لا" النافية؛ لأنَّ "لا" إنَّما تعمل في منفى، وما بعد "إلَّا" هنا موجبٌ، ولأنَّ المنفى هاهنا مقدر بـ "مِن"، والمعنى: لا مِن أحد، ولذلك وجب بناؤه، فلم يصح البدل منه؛ لأنَّه لا يصح تقدير "مِن" هذه بعد "إلَّا".[5]

وبين ابن الحاجب: أنَّ البدل ينقسم إلى ما يكون بدلاً من حيث اللفظ وإلى ما لا يستقيم فيه بدل اللفظ فينتقل فيه إلى البدل على المعنى، وهو كل موضعٍ تعذر فيه تقدير العامل في المبدل منه بعد إلَّا، ومثَّلَهُ بأمثلة، منها قولك: ما جاءني مِنْ أحدٍ إلا زيدٌ، ولا أحدَ فيها إلَّا زيدٌ؛ لأن "لا" لم تعمل إلَّا للنفي، فإذا أبدلت من معمولها

---

(1) الصافات الآية (٤٧).

(2) ينظر شرح ابن الناظم ص ١٣٣.

(3) شرح كتاب سيبويه ٥٧/٣.

(4) مذهب سيبويه أنَّ "لا" النافية واسمها المفرد في موضع رفع على الابتداء. قال في الكتاب:" قال الخليل (رحمه الله) :يدلك على أنَّ "لا رجل" في موضع اسم مبتدأ مرفوع قولك: لا رجل أفضل منك، كأنَّك قلت: زيدٌ أفضلُ منك". الكتاب ٢٩٣/٢.

(5) ينظر شرح المفصل ٧٥/٢.

بعد الإثبات وجب تقديرها نافية بعده؛ لأنَّ عملها لأجل النفي، فيتناقض حينئذ النفي والإثبات لورودهما على محلٍ واحدٍ[١].

فأمَّا ما ذكره أبو علي[٢] من أنَّه لم يبدل عن اللفظ؛ لأنَّ "لا" لا تعمل في المعارف ففاسدٌ، بدليل: لا أحدَ فيها إلَّا رجلٌ واحدٌ، فهذا نكرة وحكمه حكم المعرفة في وجوب البدل على المحل، فلو كان ما ذكره مستقيمًا لجاز ههنا الإبدال على اللفظ، ولمَّا لم يجزْ دلَّ على أنَّ ما ذكره من العلة منتقض.[٣].

وبين الرضي أنَّ في رفع ما بعد "إلَّا" في نحو: لا أحدَ فيها إلَّا زيدٌ، وجهان: الإبدال من محل "لا أحدَ"، والإبدال من الضمير المستكن في "فيها"، كما قيل في نحو: ما رأيتُ أحدًا يقول ذلك إلَّا زيدٌ، بالرفع.[٤]

وأبان الصبَّان أنَّ قوله: لا أحدَ فيها إلَّا زيدٌ، برفع "زيد" جاء مراعاةً لمحل "لا" مع اسمها، أو اسمها قبل دخول الناسخ، أمَّا الأولُ فمال إليه ابن هشام في المغني[٥]، ووجهه أنَّهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، ويصح إحلال البدل محلهما، فيقال: زيدٌ فيها، وأمَّا الثاني فنقله في المغني عن الأكثرين ، واستشكل بعدم صحة إحلال البدل محل المبدل منه، وأجاب أبو علي الشلوبين بأنَّ هذا الكلام على توهم ما فيها أحدٌ إلَّا زيدٌ، وهذا يمكن فيه الإحلال بأنْ يقال: ما فيها إلَّا زيدٌ، وهذا القول الثاني إنَّما يأتي على القول بعدم اشتراط وجود طالب المحل، وذهب كثير إلى أنَّه بدل من الضمير المستكن في الخبر، والأقوال الثلاثة تأتي في رفع لفظ الجلالة "الله"

---

(١) ينظر أمالي ابن الحاجب ٣٧٦/١.

(٢) ينظر رأيه في الإيضاح العضدي ٢٠٦/١.

(٣) ينظر أمالي ابن الحاجب ٣٧٧/١.

(٤) ينظر شرح الرضي على الكافية ٢/ ١١٢.

(٥) ينظر رأيه في مغني اللبيب ١٨٦/٦-١٨٨.

من كلمة التوحيد، لكن على الأول يذكر الخبر عند الإحلال، فيقال: الله موجودٌ، وعلى الثاني يكون الإحلال لكون المعنى: ما في الوجود إلهٌ إلَّا الله، وهذا يمكن فيه الإحلال، وقيل رفع الاسم الشريف على الخبرية، وضعفه في المغني.[١]

تعقيب:

الحقيقة أنَّ امتناع نصب ما بعد "إلَّا" على البدلية من اسم "لا" النافية للجنس في نحو: لا إلهَ إلَّا الله، ولا أحدَ فيها إلَّا زيدٌ مرجعه إلى وجود معارض، هو أنَّ "لا" إنَّما تعمل في منفى، وما بعد "إلَّا" موجبٌ، فيترتب على ذلك تناقض النفي والإثبات لورودهما على محلٍ واحدٍ.

١٠- امتناع إعراب "مقام إبراهيم " عطف بيان عند مَنْ اشترط فيه التعريف لمعارض

لا خلاف في موافقة عطف البيان متبوعه في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، ويتوافقان أيضًا في التعريف والتنكير.[٢]

قال ابن مالك: " وزعم الشيخ أبو علي الشلوبين أنَّ مذهب البصريين التزام تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان، ولم أجد هذا النقل من غير جهته، وعلى تقدير صحة النقل، فالدليل أولى بالانقياد إليه، والاعتماد عليه، وذلك أنَّ الحاجة داعية إليه في المعرفتين فهي في النكرتين أشد؛ لأنَّ النكرةَ يلزمها الإبهام فهي أحوج إلى ما يبينها من المعرفة، فتخصيص المعرفة بعطف البيان خلاف مقتضى الدليل، واستعماله مطلقًا مذهب الفراء وغيره من الكوفيين، وهو أيضًا مذهب الزمخشري[٣]، فإنَّه حكم بذلك في موضعٍ من الكشاف، وهو أيضًا مذهب أبي علي الفارسي، فإنه

---

(١) ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/٢١٥.
(٢) ينظر شرح التسهيل ٣/ ٣٢٦.
(٣) ينظر رأيه في الكشاف ١/٣٨٧.

أجاز العطف والإبدال في "مقام" من قوله تعالى: ﴿ فِيهِ ءَايَٰتُۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَ ﴾[1] فجعله عطف بيان، مع كونه معرفة و"آيات" نكرة، وقوله في هذا مخالفٌ لإجماع البصريين والكوفيين، فلا يلتفت إليه.[2]

قال الشيخ خالد في تعليل ردّ مذهب الفارسي:" لأنَّ البصريين والكوفيين أجمعوا على أنَّ النكرة لا تُبين بالمعرفة، وجمع المؤنث لا يُبين بالمفرد المذكر".[3]

والحقيقة أنَّ الزمخشري ذكر في إعراب "مَقامُ إِبْراهِيمَ" أنَّه عطف بيان لقوله: "آياتٌ بَيِّناتٌ"، قال: فإنْ قلت: كيفَ صحَّ بيان الجماعة بالواحد؟ قلت: فيه وجهان: أحدهما- أنَّ يجعل وحده بمنزلة آيات كثيرة ؛ لظهور شأنه وقوة دلالته على قدرة اللَّه ، ونبوة إبراهيم من تأثير قدمه في حجر صلد، والثاني- اشتماله على آيات؛ لأنَّ أثرَ القدم في الصخرةِ الصمَّاءِ آية، وغوصه فيها إلى الكعبين آية، وإلَانة بعض الصخر دون بعض آية، وإبقاؤه دون سائر آيات الأنبياء عليهم السلام آية لإبراهيم خاصة، وحفظه مع كثرة أعدائه من المشركين وأهل الكتاب والملاحدة ألوف سنة آية. [4]

ردَّ أبوحيان رأي الزمخشري؛ إذْ بيَّن أنَّه لم يذكر في إعراب "مقامُ إبراهيم" إلَّا أنَّه عطف بيان لقوله: "آياتٌ بيناتٌ"، قال: وهو مردودٌ عليه؛ لأنَّ "آياتٌ" نكرة، و"مقام إبراهيم" معرفة، ولا يجوز التخالف في عطف البيان.

---

(1) آل عمران من الآية (٩٧).
(2) شرح التسهيل ٣/ ٣٢٦.
(3) التصريح ٢/١٤٩.
(4) الكشاف ١/ ٣٨٧، ٣٨٨.

و بين أنَّ حكم عطف البيان عند الكوفيين حكم النعت، فتتبع النكرة النكرة، والمعرفة المعرفة، وقد تبعهم في ذلك أبو علي الفارسيّ، وأمَّا عند البصريين فلا يجوز إلَّا أنْ يكونا معرفتين، ولا يجوز أنْ يكونا نكرتين، وما أعربه الكوفيون ومن وافقهم عطف بيان وهو نكرة على النكرة قبله، أعربه البصريون بدلًا، ولم يقم لهم دليلٌ على تعيين عطف البيان في النكرة، فينبغي أنْ لا يجوز.

ثم قرر أبوحيان أنَّ الأولى والأصوب في إعراب "مقام إبراهيم" أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره: أحدُها، أي: أحد تلك الآيات البينات مقام إبراهيم، أو مبتدأ محذوف الخبر تقديره: منها، أي: من الآيات البينات مقام إبراهيم.[1]

تعقيب:

يشترط في عطف البيان موافقة متبوعه في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، و التعريف والتنكير هذا عند جمهور البصريين والكوفيين، وقد عارض ذلك الفارسي والزمخشري فأجازا التخالف في عطف البيان بالتعريف والتنكير، وقد ردّ أبوحيان قولهم، وقرر أنَّ الأولى والأصوب في إعراب "مقام إبراهيم" أنْ يكون خبر مبتدأ محذوف تقديره: أحدُها، أي: أحد تلك الآيات البينات مقام إبراهيم، أو مبتدأ محذوف الخبر تقديره: منها، من الآيات البينات مقام إبراهيم، وهو الأولى بالقبول.

يتبين من ذلك أنَّ الذي عارض إعراب "مقام إبراهيم" عطف بيان لـ"آيات بينات" يظهر في المخالفة بين البيان والمبين من ثلاثة أوجه: فـ"مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ" معرفة بالإضافة إلى العلم، ومذكر، ومفرد، و" آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ" نكرة ، ومؤنث، وجمع.

([1]) البحر المحيط (٣/ ٢٧٢)

١١- امتناع تقديم الحال على ناصبه لمعارض

يجوز تقدم الحال على عاملها إذا كان فعلًا متصرفًا، نحو: مسرعًا أتيتُ، أو كان صفةً تشبه الفعل المتصرف بكونها تتضمن معنى الفعل وحروفه وقبول علامات الفرعية، فهي في قوة الفعل، يستوي في ذلك اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة.(١)

وعلل أبو حيان جواز تقديم الحال على عامله المتصرف في نحو: مسرعًا جاء زيدٌ، وضاحكةً خرجتْ هندٌ؛ بأنَّ العامل فيها – وهو الفعل – قوي لتصرفه، فكما يجوز تقديم المفعول به عليه فكذلك يجوز تقديم الحال.(٢)

فأبو حيان يُنَظِّرُ جواز تقديم الحال على عامله بتقديم المفعول به على ناصبه.

وقد فصَّل ناظر الجيش القولَ في تقديم الحال على عامله، وبيَّن أنَّه يقع في ثلاثة أقسام: قسم يجب فيه التقديم، وقسم يجوز فيه الأمران، وقسم يمتنع فيه ذلك.

القسم الأول: ما يجوز فيه الأمران، وهو إذا كان العامل فعلًا متصرفًا نحو: أتيتُ مسرعًا، وضربتُ اللصّ مكتوفًا، أو صفة تشبه المتصرف، نحو: مبتسمًا هذا آتٍ.

القسم الثاني: أنْ تتقدم الحال عليه وجوبًا، كما إذا كان لها صدر الكلام، نحو: "كيفَ جاء محمدٌ"؟

القسم الثالث: ما يمتنع فيه تقديم الحال على ناصبه ويقع في أمرين:

أحدهما– يرجع إلى ذات العامل، والثاني– يرجع إلى أمرٍ عارضٍ له

فالأول منحصر في خمسة أشياء: وهي كون العامل غير متصرفٍ، أو مصدرًا

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٣/٢.

(٢) ينظر التذييل والتكميل ٨٤/٩.

مقدرًا بفعل وحرف مصدري، أو جامدًا ضُمِّنَ معنى المشتق، أو أفعل التفضيل، أو مفهم تشبيه، والثاني: وهو ما يرجع إلى أمرٍ معارضٍ له (وهو محل الدراسة) فمنحصر في ثلاثة- وهي الأمور التي أوردها المصنف في قسم الجائز، على أنَّ عدمَها شرطٌ لجواز التقديم، ككون العامل صلة إمّا للألف واللام أو لحرفٍ مصدريّ أو مقرونًا بلام الابتداء أو مقرونًا بلام القسم.(١)

فمن وقوع العامل صلة لـ"أل": أنت المصليّ فذّا، و أنا المعتكفُ صائمًا، والجائي مسرعًا زيدٌ، فلا يجوز: ال مسرعًا جائي زيدٌ، أو حرف مصدري، نحو: يعجبني أنْ يقومَ زيدٌ مسرعًا، فلا يجوز: يعجبني أنْ مسرعًا يقوم زيدٌ.

وقد أطلق المصنف في قوله: "أو حرف مصدري" وترك ما شرطه الناس فيه من كونه يكون ناصبًا؛ لأنَّ من الحروف المصدرية "ما" ويجوز أن يتقدم معمول صلتها عليها لا على" ما"، نحو: عجبت ممَّا يرى زيدٌ باكيًا، فيجوز: عجبت ممَّا باكيًا يريد كما جاز ذلك في المفعول به، نحو: عجبتُ ممَّا تضرب زيدًا، فإنَّه يجوز: عجبتُ ممَّا زيدًا تضرب، فلو كان العامل صلة لغير "أل"، ولا لحرف عامل جاز تقديم الحال عليها كما جاز تقديم المفعول، نحو قولك في : مَنْ الذي جاء مفاجئًا، مَنْ الذي مفاجئًا جَاء.

ومن وقوع العامل مقرونًا بلام الابتداء: لأصبرُ محتسبًا، أو لام القسم، نحو: لأقُومَنَّ طائعًا؛ لأنَّ ما في حيز القسم والابتداء لا يتقدم عليه.(٢)

---

(١) ينظر تمهيد القواعد ٢٢٩٣/٥-٢٢٩٦.

(٢) ينظر التذييل والتكميل ٩٢/٩، و تمهيد القواعد ٢٢٩٥/٥.

واشترط في العامل أنْ يكون مقرونًا بلام الابتداء أو القسم؛ لأنَّه لو لم يكن متصلًا به جاز أن تتوسط الحال بين اللام وبين العامل، نحو: لمحتسبًا أصبرُ، كما يجوز ذلك في المفعول، نحو: لزيدًا أضربُ.(١)

قال أبو حيان: " ونقص المصنف مسألةً لا يجوز فيها تقديم الحال على العامل، وإنْ كان متصرفًا ... ، وهي إذا كانت الحال جملة معها الواو، نحو: جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ، لا يجوز والشمسُ طالعةٌ جاء زيدٌ".(٢)

ومما يؤيده قول المرادي :"ومنع المغاربة تقديم الجملة الحالية المصدرة بالواو، نحو: والشمسُ طالعةٌ جاء زيدٌ"(٣).

يلاحظ أنَّ أبا حيان زاد معارضًا لتقديم الحال على ما أورده ابن مالك، هو كونه جملة معها الواو، نحو: جاء زيدٌ وهو يبكي، فلا يجوز: وهو يبكي جاء زيد. وقد علل الرضي منع تقديم الحال المصدرة بالواو بقوله:" إذا كان الحال جملة مصدرة بالواو، لم يتقدم على عامله، فلا يقال: والشمسُ طالعةٌ جئتك؛ مراعاةً لأصل الواو، وهو العطف"(٤).

قال السيوطي مبينًا معارض تقديم الحال على ناصبه:" (والحال إنْ تُنْصَب بفعلٍ صُرِّفا أو صفةٍ أشبهت المصرَّفا فجايز) خلافًا للكوفيين (تقديمه) على ناصبه ما

---

(١) ينظر التذييل والتكميل ٩/٩٢.

(٢) السابق ٩/٩٣.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك ٢/٧٠٨.

(٤) شرح الرضي على الكافية ٢/ ٢٧.

لم يعارضُه معارضٌ من كون عامله صلةً لأل أو لحرفٍ مصدريّ أو مقرونًا بلام القسم أو الابتداء، أو كونه جملةً معها الواو كـ(مسرعًا ذا راحلٌ، ومخلصًا زيدٌ دعا)"[1].

فالعامل في الحال في المثال الأول اسم فاعل هو "راحل"، وفي الثاني فعل متصرف هو "دعا" ولذا جاز تقديم الحال، أمَّا إذا كان ناصب الحال غير فعل كاسم الفعل والمصدر، أو فعلًا غير متصرف كفعل التعجب، أو صفة كأفعل التفضيل في بعض أحواله لم يجز تقديمه عليه.[2]

وقال في الهمع:" ومنها[3]: أَن يكون الْحَال جملَة مَعهَا وَاو، نَحْو جَاءَ زيد وَالشَّمْس طالعة، فَلَا يجوز وَالشَّمْسُ طالعةٌ جَاءَ زيد، وَأَجَازَهُ الْكسَائي وَالْفراء وَهِشَام مُطلقًا، وَأَجَازَهُ بَعضهم إِذا كَانَ الْعَامِل فعلا ".[4]

والأصحُّ منع تقديم الحال على عاملها وهي مصدرة بالواو؛ مراعاة لأصل الواو وهو العطف.

تعقيب:

قرر النحويون جواز تقديم الحال على عاملها إذا كان فعلًا متصرفا أو صفة تشبه الفعل المتصرف، وبينوا أنَّ التقديم ممتنع في ضربين: أولهما- يرجع إلى ذات العامل، و الثاني يرجع إلى أمرٍ معارضٍ له (وهو المراد هنا) ، وينحصر في ثلاثة هي: كون العامل صلة إمّا للألف واللام أو لحرفٍ مصدريّ أو مقرونًا بلام الابتداء

---

(1) البهجة المرضية ص ٢٨٥.

(2) ينظر السابق الصفحة نفسها.

(3) أي: من المواضع التي يمتع فيها تقديم الحال على عامله لمعارض.

(4) همع الهوامع ٢/٣١٠.

أو مقرونًا بلام القسم، وزاد أبوحيان معارضًا هو: إذا كانت الحال جملة معها الواو، نحو: جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ، لا يجوز والشمسُ طالعةٌ جاء زيدٌ"، وذكر السيوطي أنَّ الْكسَائي وَالْفراء وَهِشَام أجازوا التقديم مُطلقًا، وَأَنَّ بَعضهم أجازه إِذا كَانَ الْعَامِل فعلًا، والصحيح منع تقديم الحال على عامها وهي مصدرة بالواو.

فالذي منع تقديم الحال على ناصبه وجود معارضٌ من كون عامله صلة لـ"أل" أو حرف مصدري، أو مقرونًا بلام القسم أو الابتداء، فإنَّ ما في حيز لام الابتداء ولام القسم لا يتقدم عليهما، أو كون الحال جملة مصدرة بالواو؛ مراعاةً لأصل الواو وهو العطف.

المبحث الثاني

المعارض النحوي المانع من بعض وجوه البناء

١- إعراب المضارع لوجود معارض لبنائه

الفعل المضارع: هو ما أشبه الاسم بأحد حروف " نأيت"، ووجه المشابهة بينه وبين الاسم، وقوع كلٍّ منهما مشتركًا ومخصصًا، أمَّا اشتراك الاسم، فنحو: رجل، وأمَّا تخصيصُهُ، فنحو: هذا الرجل، وأمّا اشتراك المضارع، فنحو: يضربُ؛ لكونه للحال والاستقبال، وأمّا تخصيصه، فنحو: سيضربُ، وسوف يضربُ.(١)

وفي قول الناظم:

وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا ∴ وَالأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أنْ يُسَكَّنَا

ذكر الشاطبي أنَّ ابن مالك بين أنَّ الحروف كلها مبنية لا تستحق إعرابًا؛ لأنَّ الإعراب إنَّما يُحتاج إليه ليُفرق به بين المعاني المعتورة على الكلمة اللاحقة لها بعد التركيب، والحروف خلِيَّة عن لحاق المعاني لها سوى ما كان لها بأصل الوضع، فلم تستحق أنْ يدخلَها إعرابٌ فبُنيت لذلك.

وبين أنَّ في إتيانه بلفظ "مُستحِقٌ" نَظَرٌ، وهو أنَّه إنَّما قَصَدَ أنْ يبينَ أنَّ الحروفَ كلَّهَا مبنيةٌ، وليس فيها ما يعرب، كما كان ذلك في الاسم والفعل فكان الواجب عليه أنْ يأتيَ بلفظٍ يُعطي هذا المعنى، لكنَّه لم يفعل ذلك من جهة أنَّ لفظَ "مُستحِقٌ" إنَّما يُعطي أنَّ البناءَ من حقِّ الحروف، ولا يدل على حصوله له، والدليل

---

(١) ينظر الكناش في النحو والتصريف ٦/٢.

على ذلك أنَّك تقول: فلانٌ الشريفُ مُستحِقٌ للإكرام، وإنْ لم يحصل إكرامٌ أصلًا، وتقول: الأجيرُ مُستحِقٌ الأجرةَ وإن لم يُعطه.

ومن هذا الفعل المضارع فهو مستحقٌ للبناء من حيث أنَّ فائدة الإعراب من التفرقة بين المعاني التركيبية غير موجودة فيه على مذهب البصريين، ومع ذلك فقد أُعربَ، فلم يستلزم استحقاقه للبناء حصوله.(١)

والحقيقة أنَّ لفظ الاستحقاق وإنْ لم يدل بمنطوقه على حصول المستحق فمقتضٍ بمعناه حصوله؛ إذ لا يُطلق على المستحق أنَّه مستحقٌ حتى يكون مقتضيًا للمستحق، ويدل على ذلك الاشتقاق، ألا ترى أنَّ الاستحقاق مشتقٌ من قولك: لفلانٍ عليك حقٌّ، أي شيء واجب له أخذه منك، ويقال: استحقَّ فلانٌ حقَّهُ أي: استوجبه، فإذًا لفظ الاستحقاق يقتضي بمعناه الحصول، لكن قد يعارض معارض فلا يحصل المستحق لأجل ذلك المعارض، لا لعدم اقتضاء اللفظ له، ويتبين ذلك في الفعل المضارع الذي كانَ حقُّهُ البناء إلَّا أنَّ شبهَ الاسم عارضَ فيه فلم يحصل لأجله.(٢)

ويعلل ابن السراج إعراب المضارع بقوله :"وأمَّا الفعلُ المعربُ فقد بينا أنَّه الذي يكون في أوله الحروف الزوائد التي تسمى حروف المضارعة، وهذا الفعل إنَّما أُعرب لمضارعته الأسماءَ وشبهه بها، والإعراب في الأصل للأسماء وما أشبهها من الأفعال أُعرب، كما أنَّه إنَّما أعرب من أسماء الفاعلين ما جرى على الأفعال المضارعة وأشباهها، ألا ترى أنَّك إنما تُعمِلُ "ضاربًا" إذا كان بمعنى "يفعلُ" ، فتقول:

---

(١) ينظر المقاصد الشافية ١/١١٥.

(٢) ينظر المقاصد الشافية ١/١١٦.

هذا ضاربٌ زيدًا، فإن كان بمعنى "ضَرَبَ" لم تعمله، فمنعت هذا العمل كما منعت ذلك الإعراب".[1]

تعقيب:

الفعل المضارع حقه البناء من حيث أنَّ فائدة الإعراب من التفرقة بين المعاني التركيبية غير موجودة فيه، لكنه أعرب لمشابهته الاسم من حيث وقوع كلٍّ منهما مشتركًا ومخصصًا، أمَّا اشتراك الاسم، فنحو: رجل، وأمَّا تخصيصُهُ، فنحو: هذا الرجل، وأمّا اشتراك المضارع، فنحو: يضربُ؛ لكونه للحال والاستقبال، وأمّا تخصيصه، فنحو: سيضربُ، وسوف يضربُ.

فالذي عارض بناء المضارع في الأصل مشابهته الاسم، فإذا ذهب هذا المعارض وقع بناؤه، كما إذا اتصلت به نون النسوة، نحو: الفتياتُ ينظفنَ الحجرةَ، أو باشرته نون التوكيد، نحو: لأحاربنَّ الباطلَ.

٢- إعراب "ذان وتان واللذان واللتان" لمعارض البناء

من المعلوم أنَّ أسماء الإشارة، مبنية لشبهها للحرف في المعنى عدا "ذان، وتان"، والأسماء الموصولة مبنية لشبهها للحرف في الافتقار إلى جملة عدا "اللذان، واللتان" فإنَّما أعربت هذه لضعف الشبه بما عارضه من وجود التثنية التي تقتضي الإعراب.[2]

---

(١) الأصول في النحو ١٤٦/٢ .

(٢) ينظر تعليق الفرائد للدماميني ١٨٨/٢ .

والحقيقة أنَّه لمَّا كانت التثنية من خواص الأسماء المتمكنة ولحقت "الذي والتي" جعل لحاقها لهما معارضًا لشبههما بالحرف، فأعربا في التثنية، كما جعلت إضافة "أيّ" معارضة لشبهها بالحرف فأعربت.(١)

يلاحظ هنا تنظير إعراب " ذان وتان"، و"اللذان واللتان" في التثنية التي هي من خصائص الأسماء بإعراب "أيّ" حال إضافتها.

وبيَّن ابن مالك أنَّه يقال في تثنية الذي والتي: "جاء اللذان نجحا، واللتان نجحتا"، و"مررت باللذين نجحا، وباللتين نجحتا"، ويقال في تثنية ذا، وتا :"جاء ذان وتان" و "مررت بذين وتين"، أجريا مجرى مثنى المعرب، وكان مقتضى الأصل أن يقال: "اللذيان" و"اللتيان" ، و"ذيَّان" و"تيَّان" ، كما يقال: "شَجَيَان" و"فَتَيَان" إلَّا أنَّ ياء "الذي" و"التي"، وألف "ذا" و"تا" لمَّا لم يكنْ لهما حظٌّ في الحركة شبهتا عند ملاقاتهما ألف التثنية بألف المقصور إذا لقي ألف الندبة فوافقتها في الحذف، فكما يقال في الندبة "وا مُوسَاه"، لا "وا مُوسِياه" قيل هنا: "اللذان" و"ذان" ، لا "اللذيان" و"ذيان".

وأيضًا فحذف ألف المقصور المثنى أولى من قلبه؛ لأنَّ في حذفه تخلصًا من تصحيح حرف علة متحرك بعد فتحة، ولمَّا حذفت الياء، والألف من "الذي" و"التي" و"ذا" و"تا" في التثنية، وكان لهما حقٌّ في الثبوت شدَّدُوا النون من "اللذين" و"اللتين" و"ذين" و"تين"؛ ليكون ذلك عوضًا من الياء والألف.(٢)

وعلل ابن الناظم إعراب "اللذان، واللتان" بقوله :" وأمَّا الأسماء الموصولة، نحو:" الذي والتي" مما يفتقر إلى الوصل بجملة خبرية مشتملة على ضمير عائد،

---

(١) ينظر شرح التسهيل ١٩١/١

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية ١/ ٢٥٦، ٢٥٧.

فإنَّ حقها البناء؛ لأنَّها تلازمُ الجملَ، فهي كالحروف في الاستعمال، فإنَّ الحروفَ بأسرها لا تستعمل إلَّا مع الجمل: إمَّا ظاهرة، أو مقدرة، ولو عارض شبه الحرف في الاستعمال ما يقتضي الإعراب عمل به، ولذلك أعرب "اللذان واللتان" وإنَّ أشبها الحرف في الاستعمال؛ لأنَّه قَدْ عارض ذلك ما فيهما من التثنية التي هي من خواص الأسماء".[1]

عارض الخضري في حاشيته القول بإعراب " اللذان واللتان" حيث قال:" ولم يُقَل اللذيان بتحريك ياء المفرد لكونها مع العلامة كالشَّجَيان؛ لأنَّها لا حَظَّ لها في الحركة بسبب البناء، ومقتضى ذلك أنَّها تثنية حقيقية فلا يشترط فيها إعراب المفرد كما قيل به، والأصح اشتراطه، وأنَّهما صيغتان وضعتا ابتداء للمثنى لا تثنية حقيقية، وحينئذ فالظاهر بناؤها كالمفرد؛ لأنَّ التثنية التي هي من خواص الأسماء لم توجد حتى تعارض سببهما الافتقاري، وإنَّما اختلفا مع العامل نظرًا لصورة التثنية، فبنيا على ما يشكل إعرابهما من ألف أو ياء، ومثلهما "ذان وتان" "[2].

فالخضري يرى بناء" اللذان واللتان" ؛ لأنَّهما عنده صيغتان وضعتا ابتداء للمثنى لا تثنية حقيقية، وقاس عليهما " ذان وتان".

والصواب ما عليه الجمهور من القوال بإعراب "اللذان واللتان" ؛ لأنَّ التثنية من خواص الأسماء المتمكنة فلمَّا لحقت "الذي والتي" جعل لحاقها لهما معارضًا لشبههما بالحرف، فأعربا في التثنية، كما جعلت إضافة "أيّ" معارضة لشبهها بالحرف فأعربت، وحمل " ذان وتان" عليهما.

([1]) شرح ابن الناظم ص ١٤.

([2]) حاشية الخضري على ابن عقيل١/ ٧١ ، ٧٢.

تعقيب:

حقّ " اللذان واللتان" و" ذان وتان" البناء؛ لشبهها للحرف في الافتقار إلى جملة لكنَّ الذي عارض القول ببنائهما ضعف الشبه بما عارضه من وجود التثنية التي تقتضي الإعراب، والتي هي من خواص الأسماء المتمكنة، وحمل " ذان وتان" عليهما، ونظير ذلك إضافة "أيّ" فهي معارضة لشبهها بالحرف، فلذلك أعربت حال إضافتها.

٣ -امتناع بناء "أيّ" لمعارض

قال ابن مالك :"ويمنع إعراب الاسم مشابهة الحرف بلا معارض".[١]

وقد وضح ابن مالك أنَّ الإشارة بقوله "بلا معارض" إلى نحو: "أيّ" فإنَّها في جميع أحوالها تناسب الحروف، إلَّا أنَّ هذه المناسبة تعارضها مخالفة "أيّ" لسائر الموصولات ولأدوات الاستفهام والشرط بإضافتها، وكونها بمعنى "بعض" إنْ أُضِيفت إلى معرفة، وبمعنى "كل" إنْ أُضِيفت إلى نكرة، فعارضت مناسبة "أيّ" للمعرب مناسبتها للحرف، فغلبت مناسبة المعرب؛ لأنَّها داعية إلى ما هو مستحق للاسم بالأصالة، وليثبت بذلك مزية ما له جابر على ما لا جابر له؛ ولأنَّ إلغاء شبه الحرف في "أيّ" لما فيها من شبه التمكن، كإلغاء عُجمة "إِجامٍ" ونحوه لما فيه من شبه الاسم العربي بقبول الألف واللام والإضافة. [٢]

فحق" أيّ" أنْ تُبْنَى لمشابهتها الحرف في الوضع، لكن عارض ذلك لزومها الإضافة فكان الشبه كالمنتفي بسبب تغليب المعارض؛ لأنَّه داعٍ على ما هو مستحقٌ

---

(١) شرح التسهيل ١/٣٧.

(٢) ينظر السابق ١/٣٩.

بالأصالة، فكانت معربة مع مشابهتها الحرف شرطية كانت أو استفهامية أو موصولة.(١)

أمَّا "أيّ" المبنية- وهي الموصولة المحذوف صدر صلتها- فَسلم شبه الْحَرْف فِيهَا، فوجه البناء فيها قيام موجبه، وهو الشبه الافتقاري مع عدم المعارض؛ لتنزيل المضاف إليه منزلة صدر الصلة فكأنَّه لا إضافة، ومن أعربها في هذه الصورة أيضًا لم يقل بهذا التنزيل، ووجه إعراب الثلاث الأُوَل في "أيّ" المضافة وجود المعارض من الإضافة اللفظية في الثالثة والتقديرية في الأوليين؛ لقيام التنوين فيهما مقام المضاف إليه، ولم ينزل التنوين في الثانية منزلة الصدر لضعفه عن ذلك؛ ولأنَّ قيام التنوين مقام المضاف إليه معهودٌ كما في "كل وبعض وحينئذٍ" بخلاف قيامه مقام المبتدأ.(٢)

والقول ببناء "أيّ" الموصولة إذا أضيفت وحذف صدر صلتها هو مذهب سيبويه والمازني ومن تبعهم، واستبعد أبوبكر ابن السراج بناء "أيّ" مضافة ، ورأى أنَّها وهي مفردة أحقُّ بالبناء، قال: ولا أحسب الذين رفعوا أرادوا إلَّا الحكاية، كأنَّه إذا قال: اضرب أيُّهم أفضل فكأنَّه قال: اضربْ رجلًا إذا قيل: أيّهم أفضل قيل: هو، والمحذوفات في كلامهم كثيرة، والاختصار في كلام الفصحاء كثير موجود إذا آنسوا بعلم المخاطب ما يعنون، وهذا الذي ذكره مذهب الخليل.(٣)

قال سيبويه:" زعم الخليل أنَّ "أيّهم" إنَّما وقع في قولهم: اضرب أيُّهم أفضل على أنَّه حكاية، كأنَّه قال: "اضرب الذي يقال له أيُّهم أفضل".(٤)

---

(١) ينظر تعليق الفرائد للدماميني ١/١٣١ .

(٢) ينظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى١/ ٢٤٢.

(٣) ينظر الأصول في النحو٢/ ٣٢٤.

(٤) الكتاب ٢/٣٩٨ .

وابن مالك نَظَّر منع بناء "أيّ" إذا أضيفت بمنع بناء الفعل المتصل بألف الضمير أو واوه أو يائه، إذْ قال:" وقيل إنَّما بُنِيَ المتصل بنون الإناث لتركيبه معها، لأنَّ الفعل والفاعل كالشيء الواحد معنى وحكمًا، فإذا انضم إلى ذلك أن يكون مستحقًّا للاتصال لكونه على حرفٍ واحدٍ تأكد امتزاجه وجعله مع ما اتصل به شيئًا واحدًا، فمقتضى هذا أن يبنى المتصل بألف الضمير أو واوه أو يائه، لكن منع من ذلك شبهه بالاسم المثنى والمجموع على حده، كما منع من بناء "أيّ" مع ما فيها من تضمن معنى الحرف شبهها ببعض وكل معنًى واستعمالًا"[1].

واختار ابن الوراق مذهب سيبويه القائل ببناء" أيّ" إذا أضيفت وحذف صدر صلتها معللًا ذلك بقوله: "وَإِنَّمَا وَجب بِنَاء "أَي" فِي هَذِه الْحَال لمخالفتها أخواتها، فَلَمَّا خرجت عَن حكم نظائرها نقصت رُتْبَة، فألزمت الْبناء للنقص الَّذِي دَخلهَا من حذف المبتدأ، فَإِنْ قَالَ قَائِل: قد وجدنَا الْمُفْرد إِذا بُنِي فِي حَال إِفْرَاده أُعْرِب فِي حَال إِضَافَته، و" أَيّ" إِذا حذَفْتَ الْمُضَافَ مِنْهَا أعربتها، كَقَوْلِك: لَأَضرِبَن أيًا أَبوهُ قَائِم، وَهَذَا قلب حكم المبنيات.

فَالْجَوَاب فِي ذَلِك: أَنَّ الْإِضَافَة إِنَّمَا تَرُدُّ الْمَبْنِيّ فِي حَال الْإِفْرَاد إِلَى الْإِعْرَاب، وَإِذا اسْتحق الْبناء، لم يجز أَن يكون للإضافة تَأْثِير فِي حَال الْإِعْرَاب، وَنَظِير ذَلِك " لَدُن" هِيَ مَبْنِيَّة فِي حَال الْإِضَافَة، لِأَنَّهَا اسْتحقَّت ذَلِك فِي هَذِه الْحَال، كَقَوْلِه تَعَالَى: ﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾[2] وَكَذَلِكَ حكم "أَيّ" خُصَّت بِالْبِنَاءِ على الضَّم، لِأَنَّهُ أقوى الحركات،

---

(1) شرح التسهيل ١/٣٧.

(2) النمل من الآية (٦) .

فَتَصِير قوته كالعوض من الْمَحْذُوف، وَبَعض الْعَرَب يعربها على الأَصْل؛ لِأَنَّ الْمَحْذُوف مُرَاد فِي النِّيَّة، فَكَأَنَّهُ مَوْجُود".(١)

يلاحظ أنَّ ابن الوراق نظَّرَ بناء "أيّ" المضافة المحذوف صدر صلتها ببناء "لَدُن" إذا أضيفت؛ لقوة شبهها للحرف.

فعامة العرب وجدوا لها شبهًا للحرف من جهة اللفظ؛ لأنَّهم قالوا فيها "لَدُ" فهي على حرفين، كما وجدوا فيها شبهًا معنويًا؛ لأنَّها موضوعة لمعنى نسبي وهو أول الغاية في الزمان أو المكان، ووجدوا فيها شبهًا استعماليا وهو لزوم استعمالها في وجهٍ واحدٍ، وامتناع الإخبار بها أو عنها.(٢)

تعقيب:

حق" أيّ" أنْ تُبْنَى لمشابهتها الحرف في الوضع، لكن عارض ذلك لزومها الإضافة فكان الشبه كالمنتفي بسبب تغليب المعارض، فضلًا عن كونها بمعنى "بعض" إنْ أُضِيفت إلى معرفة، وبمعنى "كل" إنْ أُضِيفت إلى نكرة، فعارضت مناسبة "أيّ" للمعرب مناسبتها للحرف، فغلبت مناسبة المعرب؛ لأنَّها داعية إلى ما هو مستحق للاسم بالأصالة، وعليه فالذي عارض بناء "أيّ" شبهها بالمعربات في لزوم الإضافة، فمنع ذلك اقتضاء شبه الحرف البناء فيها.

---

(١) علل النحو ص ٤٢٥.

(٢) ينظر عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد ص ٣٠، ٣١.

٤-امتناع بناء "يوم" إذا أضيف إلى جملة مصدرة بمضارعٍ لمعارض

متى افتقر الاسم إلى جملة افتقارًا غير مؤصل أي: غير لازم كافتقار المضاف في نحو:﴿ قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ ﴾[١] إلى الجملة بعده فلا يبني؛ لأنَّ افتقار"يوم" إلى الجملة بعده ليس لذاته، وإنِّما لعارض كونه مضافًا إليها، والمضاف من حيث هو مضاف مفتقر إلى المضاف إليه، ألا ترى أنَّ يومًا في غير هذا التركيب لا يفتقر إليها ، نحو: هذا يومٌ مباركٌ؛ ومثله النكرة الموصوفة بالجملة فإنَّها مفتقرة إليها لكن افتقارًا غير مؤصل؛ لأنَّه ليس لذات النكرة، وإنَّما لعارض كونها موصوفة لها، والموصوف من حيث هو موصوف مفتقر إلى صفته وعند زوال عارض الموصوفية يزول الافتقار.[٢]

والقول بجواز بناء "يوم" إذا أضيف إلى جملة مصدرة بمضارع هو قول الكوفيين، وإليه مال الفارسي والناظم، ولذلك قال: "ومَنْ بَنَى فَلَنْ يُفندَا" أي لن يغلط.

واحتجوا لذلك بقراءة نافع[٣]﴿ قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ ﴾[٤] بفتح "يوم" ولم يجز البصريون غير الإعراب.[٥]

وتأول البصريون قوله تعالى:﴿ قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡ ﴾ على أنَّ هذا ليس إشارة إلى اليوم في قراءة النصب، بل هو إشارة إلى الوعد، و"هذا" مبتدأ،

---

(١) المائدة من الآية (١١٩) .
(٢) ينظر التصريح ٤٦/١، و شرح الأشموني٤٣/١، وحاشية الصبان ١٠٧/١ .
(٣) ينظر الحجة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي وآخرين ٢٨٢/٣.
(٤) المائدة من الآية (١١٩) .
(٥) ينظر شرح ابن الناظم ص ٢٨١،و حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣٨٧/٢ ، ٣٨٨.

و" يَوْمُ يَنْفَعُ" خبره، كأنَّه قيل: هذا الوعدُ يومَ ينفع.[١]

وأيَّدَ الرضيّ قول البصريين إذْ قال " فعند البصريين لا يجوز في مثله إلَّا الإعراب في الظرف المضاف، لضعف علة البناء، وعند الكوفيين، وبعض البصريين، يجوز بناؤه، اعتبارا بالعلة الضعيفة، ولا حجة لهم فيما ثبت في السبعة[٢] من فتح قوله تعالى:﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[٣]؛ لاحتمال كونه ظرفًا، والمعنى: هذا المذكور في يوم ينفع".[٤]

وعارض الشاطبي ابن مالك فيما ذهب إليه من جواز بناء "يوم" عند إضافته إلى جملة فعلية مصدرة بمضارع، إذْ بين أنَّه تكلَّم في بناء الظرفِ الذي بمعنى "إذْ"، وهو المختص بالزمان الماضي، وإذا وقع بعد الظرف فعلٌ معربٌ- وهو المضارع – فإنَّما يكون بمعنى الحال، أو بمعنى الاستقبال، نحو:﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ و ﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا ﴾[٥]، فإذاً لا يصحّ ذكر الفعل المضارع؛ إذ لا يصح أن يقع بعد الظرف المراد به الماضي ماعدا "إذ" ؛ لأنَّك تقول: قام زيد إذْ يقومُ عمرو، وفي القرآن:﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ﴾[٦] وأمَّا أنْ يُقَال: قام زيدٌ يومَ يقومُ عمرو- وأنت تريد-: يومَ قام عمرو، فهذا ممنوعٌ، وكلام الناظم صريحٌ أو كالصّريح في جواز ذلك.

---

(١) ينظر: تمهيد القواعد٧/ ٣٢٤٥.

(٢) ينظر الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص١٣٦.

(٣) المائدة من الآية (١١٩) .

(٤) شرح الرضي على الكافية ١٨١/٣.

(٥) الانفطار من الآية (١٩) .

(٦) الأحزاب من الآية (٣٧) .

فإن قيل: لعلّه يريد الظرف الذي بمعنى "إذا"، وهو الذي للاستقبال؛ إذْ لا شكّ أنَّ الظرف الذي بمعنى "إذا" حكمه حكمُ "إذا" في الإضافة إلى الجملة الفعلية، وعلى ذلك يجوز بناؤُه وإعرابه، وإذا كان كذلك صحّ كلامه.

فالجواب: أنَّه بعيدٌ عن قَصْدِ هذا؛ لأنَّه لمَّا ذكر جواز البناء فيما أُجرِيَ مجرى "إِذْ"، فصَّل الأمر في ذلك على تلك الوجوه، فرجَّح البناءَ فيما يليه الماضي، والإعراب في غيره.(١)

وذكر ابن يعيش أنَّ الإضافة إلى الأفعال مما لا يصح؛ لأنَّ الإضافة ينبغي بها تعريف المضاف، وإخراجه مِن إبهامٍ إلى تخصيصٍ على حسب خصوص المضاف إليه في نفسه، والأفعال لا تكون إلَّا نكرات، ولا يكون شيءٌ منها أخصَّ من شيء، فامتنعت الإضافة إليها لعدم جدواها، إلَّا أنَّهم أضافوا أسماء الزمان إلى الأفعال، فقالوا: "هذا يوم يقومُ زيدٌ"، و"ساعة يذهبُ عمرٌو"، وقال الله تعالى :﴿ يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾(٢) قالوا: واختص الزمان بذلك من بين سائر الأسماء لملابسة بين الفعل وبينه، وذلك أنَّ الزمان حركة الفعل، والفعل حركة الفاعل، ولاقتران الزمان بالحدث، فلمَّا كان بينهما هذه المناسبة؛ اختص بالإضافة، ولمَّا كان الفعل لا ينفك من الفاعل؛ صارت الإضافة في اللفظ إلى الجملة، والمراد الفعل نفسه، وقال قوم: إنَّما أضيف الزمان إلى الفعل؛ لأنَّ الفعل يدلُّ على الحدث والزمان، فالزمان أحد مدلولي الفعل، فساغت الإضافة إليه كإضافة البعض إلى الكل.(٣)

---

(١) ينظر المقاصد الشافية ٤/٨٧.

(٢) المطففين الآية (٦).

(٣) ينظر شرح المفصل ٢/١٨٠.

وذهب قوم إلى أنَّ الإضافة إنَّما إلى الجملة نفسها، لا إلى الفعل وحده، فأضافوا الزمان إلى الجملة من الفعل والفاعل، كما أضافوه إلى الجملة من المبتدأ والخبر، فقالوا: "هذا يومَ يقومُ زيدٌ"، كما قالوا: "رأيتُ يومَ زيدٌ أميرٌ، وزمنَ أبوك غائب". وتكون الإضافة في اللفظ إلى الجملة، والمراد المصدر، فلهذا قلت: "هذا يومَ يقومُ زيدٌ، أو يومَ زيدٌ قائمٌ، فإنَّما تريد: يومَ قيامُ زيدٍ، فكأنَّه أضاف إلى مدلولات الجمل، ومدلولاتها معانٍ، وإن كانت تتركب من الأعيان، والمعاني والأزمنة تكون ظروفًا للمعاني دون الأعيان، نحو قولك: "القتالُ اليوم"، ولو قلت "زيدٌ اليوم"، لم يصح، فالملابسة إذًا بين الزمان والمعنى ظاهرة.

والإضافة تصح بأدنى ملابسة، فلهذا قلت: "أتيتك زمنَ الحجاج أمير، وعبد الملك خليفة"، والمعنى: زمنًا كان ظرفًا لإمارة الحجاج، وخلافة عبد الملك، فالإضافة في الحقيقة إنَّما هي إلى الحدث الدال عليه الجملة، لا إلى الجملة؛ إذْ الإضافة لا تجوز إلَّا إلى ما تجوز إضافته، وقد ردَّ ابن درستويه القول الأول، وقال: الزمن إنَّما أضيف إلى الجملة نفسها، لا إلى الفعل وحده، ويدل على ذلك أنَّ موضع الجملة خفض بلا خلاف، ولو كانت الإضافة إلى الفعل؛ لكان مخفوضًا، أو كان مفتوحًا في موضع الخفض، فالإضافة إلى الجملة، والمراد مدلولها الذي هو الحدث.[1]

وبين ابن يعيش أنَّ قول صاحب الكتاب[2]: "وتضاف أسماء الزمان إلى الفعل"[3] فالمراد إلى الجملة من الفعل والفاعل، ولم يذكر الفاعل للعلم بأنَّ الفعل لا بد له من فاعل، لا أنَّه أراد أنَّ الزمان مضاف إلى الفعل مفردًا من الفاعل، والذي

---

(1) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/١٨٠، ١٨١.

(2) إشارة إلى الزمخشري.

(3) المفصل ص ١٢٩.

يدل على ذلك قوله فيما بعد[1]: "وتضاف إلى الجملة الابتدائية أيضًا"[2]، فقوله:" أيضًا" دليل على ما قيل.[3]

تعقيب:

ذهب الكوفيون والفارسي وابن مالك إلى القول بجواز بناء "يوم" إذا أضيف إلى جملة مصدرة بمضارع، أمَّا البصريون فلم يجيزوا غير الإعراب ، وأيدهم الرضيّ معللًا منع جواز البناء في الظرف المضاف، بضعف علة البناء، وذكر أنَّه لا حجة لهم فيما ثبت في السبعة من فتح " يوم" من قوله تعالى:﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾[4]؛ لاحتمال كونه ظرفًا، والمعنى: هذا المذكور في يوم ينفع، وعليه فالذي عارض بناء "يوم" عند إضافته إلى جملة مصدرة بمضارع افتقاره إلى المضاف إليه.

٥- امتناع بناء "غير" و "قبل" وما ماثلهما عند الإضافة الصريحة لمعارض

من المعلوم أنَّ الحرف غير مستقل بالمفهومية، وغير مقصور المعنى على شيءٍ دون شيء، ولا على موجود دون معدوم، ولا على معنى دون عين، و"غَيْر" اسم يشابه الحرف في كل ما ذكر، فمقتضى هذا الشبه أن تُبْنَى "غَيْر" أبدًا، إلَّا أنَّ هذا الشبه عارضه إضافتها، والوصف بها، فأعربت ما دامت إضافتها صريحة، فإذا قطعت عن الإضافة، ونوي معنى المضاف إليه دون لفظه بنيت لزوال المعارض، كقولك: "فيها رجلٌ لا غيرُ"، ولم يعتد بالمنوي؛ لأنَّ غير الصريح لا يساوي الصريح؛

---

(1) ينظر شرح المفصل٢/١٨١.

(2) المفصل ص ١٢٨.

(3) ينظر شرح المفصل٢/١٨١.

(4) المائدة من الآية (١١٩) .

ولأنَّ الشبه المذكور أُلغِي عند قوة المعارض؛ إذ كان جليًا، فلا يُلْغى إذا ضَعُف، وصار خفيًا، فلو نوي لفظ المضاف إليه لبقي الإعراب كقول الشاعر:

ومِن قَبْلِ نَادَى كُلُّ مولىً قَرابَةً ∴ فما عَطَفَتْ مَولى عليه العَوَاطِفُ[1]

هكذا روته الثقات بالخفض، كأنَّه قال: ومن قبلِ ذلك، فـ"قبلُ" مثل "غيرُ" في أنَّه ذو إبهام يشابه الحرف، وذو إضافة تعارض الشبه، وأنَّه إذا قُطِعَ عن الإضافة، ونُوِيَتْ على الوجه المذكور زال المعارض اللفظي فبُنِي، وحين بُنِيَ: بني على حركة؛ ليكونَ له مزيةٌ على مبني يلازمه البناء كـ "مَنْ وكَمْ"، وكانت الحركةُ ضمةً؛ لأنَّها حركة لا يعرب بها "قبل" حين يعرف؛ إذْ لا يكون إلَّا منصوبًا، أو مجرورًا. [2]

فالظروف المبهمة، أي التي لا يتضح معناها إلَّا بذكر المضاف إليه. وذلك كـ"قبل" و"بعد" وأول" وأسماء الجهات، فإنَّها تُبْنَى إذا قُطِعَتْ عن الإضافة لفظًا لا معنى، بأنْ يُنْوى معنى المضاف إليه دون لفظه، واحترز عمَّا إذَا صرح بالمضاف إليه، كـ"جئتك بعد المغرب وقبل العشاء"، أو حذف المضاف إليه ونوي ثبوت لفظه فيبقى الإعراب، لكن يُترك التنوين لوجود الإضافة، وعمّا إذا حُذِفَ المضاف إليه ولم يُنْوَ شيء، فإنَّه يبقى الإعراب، وينوّن؛ إذْ لا معارضَ له لا لفظًا ولا تقديرًا.[3]

وعليه فالذي عارض بناء "غير وقبل وبعد" وغيرها من الظروف إضافتها، والوصف بها، فأعربت ما دامت إضافتها صريحة أو قطعت عن الإضافة لفظًا.

---

(1) من الطويل بلا نسبة في المقاصد النحوية ٣/١٢٤٧، والتصريح ١/٧١٨.
الشاهد: "ومن قبل" فإنَّه معرب؛ لأنَّ المضاف إليه منوي تقديره: من قبل ذلك.

(2) ينظر شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٦٢- ٩٦٤.

(3) ينظر شرح شذور الذهب للجوجري ١/٢٥٨، ٢٥٩.

٦-امتناع بناء المنادى المفرد في الاستغاثة لمعارض

المنادى المفرد حكمه البناء على ما كان يرفع به، فتقول: يا محمدُ أقبل، فتبنيه على الضم، و يا محمدانِ أقبلا، فتبنيه على الألف، ويا محمدون أقبلوا، فتبنيه على الواو.

و الاسم المنادى إذا استُغِيثَ به فحكمه أنْ تدخل عليه لام الجر فيجر بها، لكنها تكون مفتوحة، ولا تكون مكسورة كحالها في غير النداء؛ بل ترجع إلى أصلها من التحرك بالفتح؛ إذْ كان الأصل فيما كان من الحروف على حرفٍ واحد يبتدأ به، أنْ يحركَ بالفتح؛ لأنَّه أخف الحركات، فروجع هنا الأصل.(١)

وإنَّما جُرَّ المستغاث باللام؛ للتنصيص على الاستغاثة، وفتحت لوقوعه موقع المضمر، ولكونه منادى، وليحصل بذلك فرق بينه وبين المستغاث من أجله، وإنَّما أُعْرِبَ مع كونه منادى مفردًا معرفةً؛ لأنَّ تركيبه مع اللام أعطاه شبهًا بالمضاف.(٢)

ومعنى هذا أنَّ المنادى المفرد المبنى، والمنادى المعرب، في هذا الحكم على حدٍّ سواء، وهو الرجوع إلى الإعراب والخفض باللام، فلا يبقى المبني مبنيًا كما كان قبل دخول اللام؛ لأنَّ اللامَ معارضٌ في وجه سبب البناء، فلا يصح بقاؤُه، فتقول: يا لَزيدٍ، وفي المثنى: يا لَلزيْدَين، وفي المجموع: يا للزيدِين، وفي المضاف: يا لَعبدِ الله، ويا لَأميرِ المؤمنين، ونحو ذلك، وأمَّا ما كان مبنيًا قبل النداء فلا سبيل إلى إعرابه كغير المنادى.(٣)

---

(١) ينظر المقاصد الشافية ٥/٣٦١.

(٢) ينظر شرح ابن الناظم ص ٤١٧، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣/ ١١١١، وحاشية الصبان ٣/٢٤٢.

(٣) ينظر المقاصد الشافية ٥/٣٦٥.

ويمكن تلخيص القول في أنَّه إنْ كان المستغاث قبل الاستغاثة معربًا استصحب إعرابه، كقولك في: يا غلام زيد: يا لَغلامِ زيد، وإنْ كان مبنيًا بناءً حادثًا في النداء أُعيدَ إلى الإعراب، وجرته اللام بما كانت تجره في غير النداء، كقولك في: يا زيدُ، ويا زيدانِ، ويا زيدونَ: يا لزيدٍ، و يا للزيدَيْن، و يا للزيدِين، وإن كان مبنيًا قبل النداء استصحب بناؤه، وحكم بجره تقديرًا، كقولك: يا لرقاشِ، ويا لهذا.[1]

تعقيب:

الاسم المنادى إذا استُغِيثَ به فحكمه أنْ تدخل عليه لام الجر فيجر بها، وجُرَّ المستغاث باللام؛ للتنصيص على الاستغاثة، وفتحت لوقوعه موقع المضمر، ولكونه منادى، وليحصل بذلك فرق بينه وبين المستغاث من أجله، وإنَّما أُعْرِبَ مع كونه منادى مفردًا معرفةً؛ لأنَّ تركيبه مع اللام أعطاه شبهًا بالمضاف، وعليه فالذي عارض بناء المنادى المفرد في الاستغاثة أنَّ تركيبه مع اللام أعطاه شبها بالمضاف فكان هذا مانعًا من البناء .

([1]) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٤١٠، وتمهيد القواعد ٣٥٩٢/٧، وحاشية الخضري على شرح ابن عقيل٢/٨٠.

الخاتمـــة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيد الخلق محمد (صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم) وبعد،،،

فهذه أهم النتائج التي أبرزها هذا البحث وهي:

١- كـان العلامـة ابـن مالك(رحمـه الله) أول مَـن نبَّـه إلـى المعـارض النحـوي فـي شرحه للكافية الشافية والتسهيل، وتابعه ابن هشام في المغني.

٢- أظهر البحث أنَّ معارض إعراب الجملة حالا إذا تقدمتها "السين وسوف ولن" يرجع إلى أنَّ الحال لا تصدر بما يدل على استقبال .

٣- أثبت البحث انتفاء الاسمية عن واو المصاحبة، و"مِنْ" التبعيضية لوجود معارض، هو أنَّ واو المصاحبة وقعت صدرًا، والاسم الذي هو على حرف واحدٍ لا يقع صدرًا، إنَما يكون متصلًا، وفي "مِن" عارضَ إنعكاس الإسناد القول باسميتها.

٤- إثبات أنَّ معارض فعلية "أفعل التفضيل" جَرَّه ودخولَ الألف واللامِ عليه وهي من خَواصِّ الاسم التي عارضت دَعْوَى الفِعْلية فلم يُقَل بها.

٥-مما يعارض إعراب الجملة الواقعة بعد النكرة نعتا دخول الواو أو إلَّا أو هما معًا عليها؛ لأنَّ "الواو وإلَّا" لا تفصل بين النعت والمنعوت.

٦- بيان أنَّ معارض وقوع الجملة صفة لاسم الفاعل قبل مجيء معموله، أنَّ اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل.

٨- أظهر البحث أنَّ الذي عارض بناء "ذانِ وتانِ، واللذانِ واللتان" ضعف الشبه بما عارضه من وجود التثنية التي تقتضي الإعراب.

٩- إثبات أنَّ معارض بناء "أيّ" شبهها بالمعربات في لزوم الإضافة، فمنع ذلك اقتضاء شبه الحرف البناء فيها.

١٠- بيان أنَّ "غير" اسم يشبه الحرف ومقتضى هذا الشبه أنْ تُبْنَى أبدًا إلَّا أنَّ هذا الشبه عارضه إضافتها، والوصف بها فأُعْرِبت.

الفهارس الفنية

١-ثَبت المصادر و المراجع

أولًا : القرآن الكريم : جَلَّ مَنْ أَنْزَلَهُ .

ثانياً : **المطبوعات** :

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب ،لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحق: د/ رجب عثمان ، ود/ رمضان عبد التواب، ط مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .

٢. الأصمعيات، لأبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي ٢١٦هـ)، تحقيق الشيخين: أحمد محمد شاكر – عبد السلام محمد هارون، ط دار المعارف – مصر، السابعة، ١٩٩٣م.

٣. الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ) ، تحق/عبد الحسين الفتلي ، الناشر: مؤسسة الرسالة– لبنان – بيروت.

٤. الاقتراح في أصول النحو للسيوطي ، تعليق عبدالحكيم عطية، ط دار البيروتي ١٤٢٧هـ– ٢٠٠٦م.

٥. ألفية ابن مالك ، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبي عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)الناشر: دار التعاون.

٦. أمالي ابن الحاجب ،لعثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس بن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) تح: د. فخر صالح سليمان قدارة، ط : دار عمار – الأردن،١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩.

٧. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبي البركات، كمال الدين الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، الناشر: المكتبة العصرية ، ط ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م

٨. أوضح المسالك لابن هشام الأنصاري . تحق/ يوسف الشيخ محمد البقاعي . ط دار الفكر.

٩. الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) ، تح/ د. حسن شاذلي فرهود– كلية الآداب جامعة الرياض، ط الأولى ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م.

١٠. البحر المحيط في التفسير ، لأبي حيان محمد بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تحق: صدقي محمد جميل الناشر: دار الفكر – بيروت ط ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
١١. بحوث لغوية، للأستاذ الدكتور/ البسيوني عطيه عبدالكريم .
١٢. البرهان في علوم القرآن، لأبي عبدالله محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي ، ط دار المعرفة – بيروت، ١٣٩١هـ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم.
١٣. بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت ٨١٧هـ)، تح: محمد علي النجار، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.
١٤. البهجة المرضية ، للإمام جلال الدين السيوطي ، ط دار السلام الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
١٥. تاج العروس للمرتضى للزبيدي ط دار الهداية ، من دون.
١٦. التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ) ، تحق/ علي محمد البجاوي، الناشر : عيسى الحلبي وشركاه – من دون.
١٧. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل – تأليف أبي حيان الأندلسي – تحق: د/ حسن هنداوي – ط دار القلم دمشق .
١٨. التصريح بمضمون التوضيح ،للشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ) – تحق: محمد باسل عيون السود ، ط دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م
١٩. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني، تحق: د/محمد بن عبدالرحمن بن محمد المفدى ، من دون .
٢٠. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش (ت٧٧٨هـ) تحق: د/ علي فاخر وآخرين – ط دار السلام – ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م .
٢١. تهذيب اللغة ، لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبي منصور (ت ٣٧٠هـ) تحق: محمد عوض مرعب ، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط ٢٠٠١م .

٢٢. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري (ت٧٤٩هـ) تح :د عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، ط دار الفكر العربي الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.
٢٣. الحجة في القراءات السبع ، للحسين بن أحمد بن خالويه، أبي عبد الله (ت٣٧٠هـ) تح: د. عبد العال سالم مكرم، ط: دار الشروق – بيروت الرابعة، ١٤٠١ هـ.
٢٤. الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ، تحق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، ط دار المأمون للتراث – ١٤١٣هـ –١٩٩٢م .
٢٥. حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ط دار الفكر ، من دون
٢٦. حاشية الشمني على مغني اللبيب ، مطبعة محمد أفندي مصطفى، من دون.
٢٧. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ،لأبي العرفان محمد بن علي الصبان(ت ١٢٠٦هـ) – تحق : طه عبد الرءوف سعد –المكتبة التوفيقية بالقاهرة .
٢٨. خزانة الأدب، لعبد القادر بن عمر البغدادي(ت١٠٩٣هـ) تحق: الشيخ عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي – القاهرة – الرابعة ١٤١٨هـ– ١٩٩٧م.
٢٩. الخصائص ،لابن جني(ت ٣٩٢هـ) تحق: د.محمد علي النجار– ط عالم الكتب – بيروت .
٣٠. الدرر اللوامع على همع الهوامع ، للشنقيطي ، وضع حواشيه محمد باسل عيون السود ، ط دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م .
٣١. الدر المصون في علم الكتاب المكنون للسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) تحق: د/ أحمد محمد الخراط ، ط دار القلم – دمشق .
٣٢. ديوان امرئ القيس ، تحق : محمد أبو الفضل إبراهيم – ط دار المعارف – الخامسة.
٣٣. ديوان ذي الرمة، تقديم : أحمد حسن سبج، ط دار الكتب العلمية بيروت– لبنان ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.
٣٤. ديوان رؤبة بن العجاج – تصحيح وترتيب / وليم بن الورد ، ط دار ابن قتيبة للطباعة والنشر – الكويت .

٣٥. ديوان العباس بن مرداس، تح د/ يحيى الجبوري، ط مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ – ١٩٩١م.
٣٦. شرح أبيات سيبويه، لابن السيرافي (أبي محمد يوسف بن المَرْزُبان ت ٣٨٥هـ) تحق: د/محمد علي الريح هاشم ، ط دار الجيل – بيروت١٤١٦هـ – ١٩٩م .
٣٧. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، الناشر : دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .
٣٨. شرح التسهيل لابن مالك – تحق د / عبد الرحمن السيد ، ود / محمد بدوي المختون، ط هجر للطباعة والنشر.
٣٩. شرح الرضي على الكافية ، تحق: د/ يوسف حسن عمر ، ط جامعة قاريونس – بنغازي – الثانية ١٩٩٦م .
٤٠. شرح شذور الذهب، لمحمد بن عبدالمنعم الجوجري ، تحق: د/نواف بن جزاء الحارثي ، ط مكتب الملك فهد الوطنية١٤٢٤هـ .
٤١. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ،تحق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر : دار التراث – القاهرة ، ط العشرون ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م .
٤٢. شرح كتاب الحدود في النحو ،لعبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي(ت ٩٧٢ هـ) تحق: د/المتولي رمضان أحمد الدميري، الناشر: مكتبة وهبة – القاهرة، ط الثانية ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م .
٤٣. شرح كتاب سيبويه ،لأبي سعيد السيرافي (الحسن بن عبدالله بن المَرْزُبَان)(ت ٣٦٨هـ) تحق: أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، ط دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م .
٤٤. شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحق: د/ عبد المنعم أحمد هريدي ، ط دار المأمون للتراث – ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .
٤٥. شرح المفصل ،لابن يعيش (ت٦٤٣هـ) تحق: د/ إميل بديع يعقوب ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .

٤٦. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك – تحق: محمد باسل عيون السود – ط دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م .
٤٧. الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)،للجوهري(ت ٣٩٣هـ) تحق: أحمد عبد الغفور عطار ، ط دار العلم للملايين – بيروت ، الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
٤٨. صحيح البخاري ، ط دار ابن كثير ، اليمامة – بيروت ، الثالثة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م
٤٩. علل النحو، لمحمد بن عبد الله أبي الحسن ابن الوراق (ت٣٨١هـ)، تح:محمود جاسم محمد الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض- السعودية ، ط١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
٥٠. كتاب التعريفات ، لعلي بن محمد بن علي الشريف الجرجاني(ت ٨١٦هـ) تحق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
٥١. الكتاب، لسيبويه (ت١٨٠هـ) ، تحق: الشيخ عبد السلام محمد هارون ، ط مكتبة الخانجي – القاهرة ، الثالثة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
٥٢. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، للزمخشري ، تحق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود ، وآخرين، ط مكتبة العبيكان- الرياض ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
٥٣. الكُنَّاش في النحو والتصريف، لأبي الفداء (ت٧٣٢هـ) ، تحق: د/جوده مبروك محمد ـ مكتبة الآداب- ط الثانية ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
٥٤. لسان العرب، لابن منظور (ت ٧١١هـ) ط دار صادر – بيروت ، الثالثة ١٤١٤هـ.
٥٥. اللمحة في شرح الملحة ، لمحمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي أبي عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ) تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية- المدينة المنورة، ط ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
٥٦. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) الناشر: وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ط ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٥٧. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن علي الفيومي ، ط المكتبة العلمية – بيروت – من دون .
٥٨. معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف النجاتي وآخرين، ط دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الأولى من دون.
٥٩. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري ، تحق: د/ عبد اللطيف محمد الخطيب ، ط التراث العربي – الكويت – ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .
٦٠. المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري ، تحق: د/ علي بوملحم ، ط مكتبة الهلال – بيروت – ١٩٩٣م .
٦١. المقتضب، لمحمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبي العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، ط عالم الكتب. – بيروت.
٦٢. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي(ت٧٩٠هـ) شرح ألفية ابن مالك، تحق: د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين ، ط معهد البحوث العلمية- جامعة أم القرى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م .
٦٣. المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية ، للإمام بدر الدين العيني ، تحق:محمد باسل عيون السود ، ط دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م
٦٤. نتائج الفكر في النحو للسُّهَيلي، أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت ٥٨١هـ) ، ط دار الكتب العلمية – بيروت، الأولى: ١٤١٢ - ١٩٩٢ م
٦٥. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للإمام جلال الدين السيوطي ، تحق: أحمد شمس الدين ، ط دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

٢-فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المُقَدِّمَة	٣٢٨٤
التمهيد : بيان معنى المعارض	٣٢٨٧
المبحث الأول : المعارض النحوي المانع من بعض وجوه الإعراب	٣٢٨٩
١- امتناع إعراب الجملة حالًا لوجود معارض	٣٢٨٩
٢-امتناعُ عدّ (واو المصاحبة) اسمًا لوجود معارض	٣٢٩٢
٣- امتناع عدّ (من التبعيضية) اسمًا لوجود معارض	٣٢٩٦
٤- امتناع فعلية أفعل في التفضيل لوجود معارض	٣٢٩٩
٥-امتناع إعراب الجملة بعد النكرة صفة لمعارض	٣٣٠٣
٦-امتناع وصف اسم الفاعل بالجملة قبل مجيء مفعوله لعارض	٣٣٠٩
٧-امتناع عطف (أرجلَكم) بالنصب على وجوهكم لمعارض	٣٣١٢
٨- امتناع إعراب التابع عطف بيان لمعارض	٣٣١٣
٩- امتناع نصب ما بعد إلَّا بدلًا من اسم لا النافية للجنس	٣٣١٥
١٠- امتناع إعراب "مقام إبراهيم " عطف بيان عند من اشترط فيه التعريف لمعارض	٣٣١٨
١١- امتناع تقديم الحال على ناصبه لمعارض	٣٣٢١

المبحث الثاني : المعارض النحوي المانع من بعض وجوه البناء	٣٣٢٦
١-إعراب المضارع لوجود معارض لبنائه	٣٣٢٦
٢- إعراب "ذان وتان واللذان واللتان" لمعارض البناء	٣٣٢٨
٣ -امتناع بناء (أيّ) لمعارض	٣٣٣١
٤-امتناع بناء "يوم" إذا أضيف إلى جملة مصدرة بمضارعٍ لمعارض	٣٣٣٥
٥- امتناع بناء "غير" و "قبل" وما ماثلهما عند الإضافة الصريحة لمعارض	٣٣٣٩
٦-امتناع بناء المنادى المفرد في الاستغاثة لمعارض	٣٣٤١
الخاتمة	٣٣٤٣
ثبت المصادر والمراجع	٣٣٤٥
فهرس الموضوعات	٣٣٥١